التمكـين الاقتصـادي للمـرأة في العراق*

أ . م . د وفاء المهداوي** زهراء محمد حسن ***

المستخلص :

يُعَّد الاهتمام بالمرأة وتمكينها جزءاً أساسياً في عملية التنمية لكونها تشكل نصف المجتمع وحـوالي (49,8%) مـن أجمـالي السكان , لذلك أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء ورفع نسبة مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية في عمليـة التنمية , لذلك تهدف الدراسة إلى تمكين المرأة اقتصاديا والحد من الصعوبات التي تقلل من قدراتها وإمكاناتها , كما استندت الدراسـة على فرضية مفادها على الرغم من المحاولات التي بذلت في مجال تمكين المرأة اقتصاديا في العراق وخاصة ما بعد عام 2003 ألا أن بناء قدراتها وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية لا يزال يحتاج إلى جهود تنموية جادة وفاعلة من قيل كافة شركاء التنميـة (الدولـة , القطاع الخاص , والمجتمع المدني) , كما تضمنت الدراسة ثلاثة فصول حيث اعتمد ألفصل الأول الجانب المفاهيمي والنظـري لتمكـين المرأة اقتصاديا بينما سعى ألفصل الثاني إلى تناول واقع المرأة اقتصاديا في العراق , ومن ثم جاء ألفصل الثالث يبحث الأفاق المستقبلية لتمكين المرأة اقتصاديا في العراق , وقد أظهرت النتائج أن المرأة اقتصاديا غير ممكنة والدليل على ذلك ضعف مسـاهمة المـرأة فـي النشاط الاقتصادي على الرغم من أنها تميل إلى التعادل مع الذكور من حيث الكم والنوع وارتفاع نسبة بطالة الإناث مقارنة بالذكور وهذا الواقع القاسي الذي تعاني منه المرأة في العراق يتطلب التصدي بقوة وحزم لكافة العقبات والتحديات التي تواجهها المرأة , وعليه لابـد من تبني البرنامج الوطني المقترح بمضامينه الخاصة والمتمثلة بسياسات كلية وقطاعية لتمكين المرأة اقتصاديا في العراق بما يضـمن تحقيق تنمية مستدامة لتكون فيها المرأة شريكاً فاعلاً في بناء الاقتصاد والمجتمع وبما يضمن حقوقها ويحد من الصعوبات التي تقتنص من قدراتها كالأمية والمرض وتدني مستوى المعرفي والمهاري بما يولد أثاراً إيجابية على الأسرة والمجتمع والاقتصاد بما يدعم مسـار التنمية المستدامة إلى الأمام .

Economic empowerment of women in Iraq

Abstract

The empowerment of woman in Iraq regarded as an essential part in economic development, because woman constitutes half of the society and about (49.7%) percent from the populatation So the progress of any society is correlated with the advancement of women and increasing their economic contribution and lessen the difficulties, which are restricted their abilities . The hypothesis adopted in this study states that although the efforts have been taken in the field of the empowerment of woman economically in Iraq , especially after 2003 but the building of her abilities and strengthen her contribution in development process , still needs more effective efforts from all the develoment partners' (state , private sector , and civilian community) . The study divided into three chapters, The first one deals with conceptual and theoretical framwork of empowerment ot woman economically . the second chapter discuss the reality of woman from the economic point of view. while the third chapter shed light upon the future of empowerment of woman economically from the results it was appeared

* بحث مستل من رسالة ماجستير في الاقتصاد " تمكين المرأة اقتصاديا في العراق .... مشكلات وممكنات / الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

** عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

*** طالبة ماجستير

that it to empower women is not possible and the evidence reveals the weackness of the contribution of woman in economic activity though this ratio tends to balance with male from the size and quality, and the unemployment increases among females in compression with males. this bad situation of woman in Iraq requires resolutions to remove all the obstacles and challenges face woman . So it is important to adopte the Suggested National programme , which emphasizes upon adopting macro and sectrol policies to empower woman economically in Iraq to ensure and satisfy sustainable development in which woman becomes effective partner in building the economy and lessen the difficulties illiteracy , illness , knowledge and skill) in order to generate positive impacts on family , community and economic and the support the path of sustainable development for ward .

المقدمة

يُعَّد تمكين المرأة وسبل النهوض بها اقتصاديا من بين أبرز المواضيع الإستراتيجية التي باتت تشغل بال المفكرين والباحثين والمؤسسات الدولية والتي أخذت تنظر إلى المرأة كعنصر فاعل وشريك أساسي من منظومة التفاعلات التنموية وتقدم المجتمع , كما احتلت مركز الصدارة في أجندة المؤتمرات الدولية بدءا بمؤتمر مكسيكو سيتي عام 1975 ومروراً بمؤتمر كوبنهاجن عام 1980 ومؤتمر نيروبي عام 1985 والمؤتمر العالمي حول التعليم للجميع عام 1990 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995واخيرا المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بكين عام 1995 وجميعها أكدت على التزام الجهود الدولية بإصدار منهاج العمل العالمي للنهوض بالمرأة والذي سمي بمنهاج بكين ولم يتوقف الاهتمام بالمرأة عند منهاج بكين بل امتد ليغطي مرحلة ما بُعدَّ بكين التي اتسمت بجملة أحداث اقتصادية واجتماعية وإجراءات تنفيذية سريعة متغيرة كإجراءات التحرير الاقتصادي وتطبيق برامج الخصخصة وتبني سياسات وممارسات أكثر ديمقراطية والتي كان لها انعكاسات مباشرة وأخرى غير مباشرة على دور المرأة لكونها عنصر فاعل في المجتمع والاقتصاد والسياسة. وفي ظل هذه الاهتمامات أخذت قضايا المرأة ودورها تكتسب مفاهيم أكثر من خلال توسيع خياراته من التعليم والصحة والتدريب والقضاء على كافة إشكال التمييز ضده , لذا فإن الأسرة وإفرادها وخاصة الإناث , ينبغي أن يتمتعوا بالحماية والرعاية المعززة بالتشريعات والسياسات والبرامج التي تحقق هذا الهدف , ولأجل الوقوف على الإمكانات المتاحة في مجال تمكين المرأة اقتصاديا في العراق وما هي الأولويات المختارة في تحقيق الأهداف التي تنوعت في توفير المزيد من التعليم للبنات وتحسين صحة الأم إلى تحقيق المساواة في فرص العمل وفي الأجر إلى حصول المرأة على مزيد من المقاعد في البرلمان و حمايتها من العنف وإدخال التغييرات على قانون الأحوال الشخصية لتنال حقوقها كاملة . لذا تم اختيار هذا الموضوع من أجل البحث والتقصي عن دور المرأة العراقية وما هي الجهود المبذولة في مجال تمكينها أي بناء قدراتها المعززة لرفع نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي وخاصة إذا

ما عرفنا أن هناك مسعى جاداً للاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا وتجديد هذا الاهتمام في استراتيجيات والبرامج الوطنية ضمن إطار لرؤية شاملة تضمن المشاركة ألفعلية للمرأة في عملية التنمية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال بناء قدراتها وبما يعزز من مشاركتها كشريك إستراتيجي في عملية التنمية في النتيجة يضمن تحقيق مستويات عالية من التنمية المستدامة .

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من حقيقة تمثل بكون المرأة العراقية تشكل تقريبا نصف عدد سكان العراق وحوالي (58,2%) من إجمالي النشطين اقتصاديا مما يتطلب خلق ألفرص المتكافئة لها مع الرجل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحقق من خلال تمكينها وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية المستدامة.

هدف البحث

يهدف البحث تأكيدا على الأتي :

1. أهمية تمكين المرأة من خلال بناء قدراتها عبر العناصر المؤسساتية وغير المؤسساتية وبما يضمن تحقيق تنمية مستدامة .
2. الحد من المعوقات والصعوبات التي تقلل قدرات المرأة في مجال تمكين المرأة بما يولد اثأراً إيجابية على الأسرة والمجتمع.
3. بناء برنامج وطني لتمكين المرأة اقتصاديا .

فرضية البحث

على الرغم من المحاولات التي بذلت في مجال تمكين المرأة اقتصاديا في العراق وخاصة ما بعد عام 2003 ألا أن بناء قدراتها وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية المستدامة لا تزال دون المستوى المطلوب مما اضعف دورها كشريك في استدامة التنمية .

مشكلة البحث

مازالت المرأة العراقية غير ممكنة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبوجه خاص الاقتصادية , ولعلّ طبيعة التحديات التي تواجهها كارتفاع معدلات الأمية وتدني مستوى المعرفي والمهاري وانخفاض نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل بطالتها وتراجع مستويات صحتها بدلالة تنوع الأمراض التي تصيبها تُعدّ تفسيراً منطقيا لقوة المشكلة التي

تعاني منها المرأة في العراق, مما يتطلب رسم السياسات والبرامج الوطنية التي ترصد تلك التحديات وتضع الأهداف ووسائلها من أجل التصدي لها تعزيزاً لمكانة المرأة الاقتصادية وتمكينها.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

للبحث حدوداً زمانية تمثلت بالمدة 1997 – 2011,في حين مثل العراق الحدود المكانية للبحث.

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث واثبات صحة فرضيته تم الاعتماد على المنهج النظري المبني على دراسة الظاهرة نظرياً وتاريخياً والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة قيد البحث والتحليل.

هيكلية البحث

تقسم البحث على ثلاثة فصول , عني ألفصل الأول والذي يحمل عنوان التمكين الاقتصادي للمرأة بدراسة الإطار المفاهيمي والنظري لتمكين المرأة اقتصاديا كما قد سعى ألفصل الثاني إلى معرفة واقع المرأة اقتصاديا في العراق متناول وضع المرأة بشكل تاريخي وديموغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبيئيا وتكنولوجيا كما تناول تبيان واقع عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق . في حين جاء ألفصل الثالث والأخير ساعيا وراء تمكين المرأة من خلال بناء برنامج وطني لتمكينها اقتصاديا .

ألفصل الأول : التمكين الاقتصادي للمرأة ... إطار مفاهيمي ونظري

إن التمكين الاقتصادي للمرأة لم يكن وليداً فكرياً حديثاً بل تعود جذوره بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1945) وإعلان فيينا لحقوق الإنسان (1993) وصولا إلى أكثر المؤتمرات اهتماما في تمكين المرأة إلا وهو مؤتمر بكين 1995. غير أن حقيقة الأمر هو إن المرأة لا تتقاسم على قدم المساواة ألفرص وألفوائد والمسؤوليات المتعلقة بالمواطنة والتنمية في كل مجالات الحياة العامة ومن هذه الحقيقة بدأت الاهتمامات من قبل الكتاب والباحثين بمفهوم التمكين وهذا ما سنبحثه خلال ألفصل الأول للتعرف على دلالاته ألفكرية واللغوية والعلمية لتمكين المرأة.

أولا .. بداية الظهور

تباينت المصادر في تحديد أصل هذا المصطلح فهناك من يشير أن بداياته ارتبطت مع ألفكر الإسلامي وتحديدا بالقران الكريم وهناك من يخألف الرأي ويقول إن ظهوره ارتبط مع العلوم الاجتماعية وحقوق الإنسان وأدبيات التنمية [1]، ولكن تجتمع المصادر المهتمة بالتمكين لتعلن بدأية ظهور المفهوم يرجع إلى القران الكريم ، حيث ذكر في كتاب الله تعالى ((الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة واتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور)). وكذلك وردت في الآية ((لقد مكناهم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما يشكرون))وبينت كلمة التمكين في هذه الآية بمعنى التمهيد والتسخير من الناحية المعنوية والمادية [2].

بالرغم من اتساع المصادر وتنوعها التي طرحت هذا المفهوم لكن لم نجد له من الكتابة أو الاستخدام في الدراسات المعاصرة وتحديدا الدراسات العربية في حين كانت المساحة واسعة إمام هذا المفهوم ليأخذ مداه في الدراسات الغربية ، حيث شاع انتشار مفاهيم جديدة للتنمية ومجالات حقوق الإنسان[3] وأول من اعتمدها منظمات الأمم المتحدة نتيجة زيادة المطالبة من قبل نساء العالم الثالث بإعطائهن حقوقهن[4].وعليه اخذ الاهتمام بالمرأة وسبل تمكينها مكان الصدارة في كتابات ودراسات الأمم المتحدة. بالرغم من الاتفاقيات التي نصت على وجوب الحماية القانونية للنساء في 1902 حتى قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة ومنها اتفاقية لاهاي , فيما بعد تم إصدار ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو مشيرا إلى أن المساواة هدف أساسي انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان وتوالت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بأهمية حقوق المرأة وغيرها من الاتفاقيات منها اتفاقية منظمة اليونسكو للقضاء على التمييز في التعليم ولكن ما لفت الانتباه تم الاهتمام بالمرأة وفق التنمية عام 1975 معلنة الأمم المتحدة تسمية لتلك السنة " بالسنة العالمية للمرأة "في مدينة مكسيكو ستي تحت شعار (إن التنمية المستدامة لأي بلد يتطلب المشاركة القصوى للمرأة إلى جانب الرجل في جميع المجالات) وبعد عقد من الزمن تم إقامة مؤتمر في كوبنهاجن عام 1985 تحت شعار (المساواة والتنمية والسلام) وتم اعتماد خطة للنهوض بالمرأة والقضاء على التمييز بين الجنسين استنادا إلى مبدأ (الحق في التنمية) واعتماد تمكين المرأة في وضع البنية الاقتصادية في مجالات الصحة والتعليم والعمل , واهم ما يميز هذا المؤتمر تأكيده على ضرورة أسهام المرأة إسهاماً فاعلاً عن طريق زيادة قدراتها وممارسة ادوار تنموية سواء من حيث المشاركة في خطط التنمية أو المشاركة في أقامة المشروعات التنموية[5],

فيما بعد انعقد مؤتمر بكين عام 1995 معتمداً جدول أعمال لتمكين المرأة مشيراً إلى أن هنـــاك عقبات يتوجب إزالتها تحول دون تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة من خلال حصولها علـــى نصيبها الكامل في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية[6] .

ثانيا ، مفهوم التمكين ..... دلالات فكريـــة ولغويـــة وعلمية .

هناك معان متعددة للتمكين في اللغة وهذا التعدد يمكن تلمسه في معاجم اللغة العربيـــة فـــدلالات اللفظ تشير إلى أن المصطلحات المرادفة له(تمكنا) (تمكينا)[7], وتمكن من الشي استمكن ظفر بـــه والاسم من كل ذلك المكانة مشتقة من (مكن)مكنه الله من الشي[8]، لذلك عرف التمكين وفق اللغـــة بأنه (عملية تتكفل بتحويل الأشخاص غير مالكين القوة مدركين وواعين لأوضاعهم وقادرين علـــى تنظيم أنفسهم للوصول إلى حقوقهم وأداء دورهم وتبوء مكانتهم) [9], أما دلالات اللفظ للمصـــطلح باللغة الانكليزية (Empowerment) في الموسوعة الدولية international Encyclopedia إلى زيادة قوة الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغالبا ما يعني الشخص المـــتمكن مـــن يطور الثقة في قدراته [10].

من المعروف أن مفهوم التمكين يتباين مصدر التعريف الذي تم تبنيه وعليه فهناك معـــان ذات مصادر سياسية واجتماعية وأخرى نفسية واقتصادية فنجد المعنى العلمي للتمكين وفـــق علمـــاء السياسة يتمثل " رفع الوعي والقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل أحداث تغير في المجتمع وينهي به التمييز والعنف ضد المرأة واللامساواة في العلاقات السياسية وتوزيع القـــوة بين الرجل والمرأة "[11], بينما يرى علماء الاجتماع بان التمكين " هـــو القضـــاء علـــى التمييـــز الاجتماعي في عمليات إتخاذ القرار في التنمية الاجتماعية فإن مقاربة التمكين تتركز على تفعيـــل جهود الاعتماد على الذات أكثر مما تعتمد تامين الرعاية الاجتماعية "[12] وهذا المفهوم كـــان لـــه معنى متميزاً في العلوم الاقتصادية والذي تبلور في أدبيات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بوصفه :-(كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تقتضي إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة " المادية , والذهنية , والتأهيلية , والتدريبية " وحفزها وخلق الظـــروف التـــي تجعلهـــم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمـــع ومؤهلين لان يحصلوا على فرصتهم في حياة بمستوى أنساني معقول وفق قدراتهم المتفاوتة تبعا لحقوقهم الإنسانية وبوصفهم شركاء مع الآخرين) [13].

ثالثا . التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعَّد التمكين الاقتصادي للمرأة بعداً من أبعاد تمكين المرأة وهدفا أساسيا في حد ذاته لتمنح المرأة القوة والسلطة لانجاز التقدم الملموس في النشاط الاقتصادي وإبرازها كعضو فاعل في عملية التنمية المستدامة على قدم المساواة مع الرجل , فظهور الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديا نتيجة تطور استخدام النوع الاجتماعي , حيث حيد دور المرأة في ظل سريان مفهوم " المرأة المعالة اقتصاديا " والذي يتعامل مع المرأة كمفهوم مطلق اقتصاديا بحيث حظي الرجل بالمكانة الأولى في سلم المشاركة الاقتصادية وحيد دور المرأة لصالح الأسرة والأطفال ولكن سرعان ما تغيرت النظرة لدور المرأة التي افرزها المفهوم السابق نتيجة لمجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ومن أبرز تلك العوامل السياسية حقوق امرأة وتكييف القوانين والتشريعات وخاصة الاقتصادية منها من أجل تعزيز دورها في البناء الاقتصادي بما يضمن استدامة مشاركتها وإنصافها وهذه الحقائق فسحت المجال لتطور مفهوم التمكين وظهور اقتراب جديد ركز على مسألة النهوض بواقع المرأة بوصفها فاعلاً اقتصاديا يتحمل الأعباء بما يوازي الرجل اعتماداً على مبدأ النوع الاجتماعي فنتيجة ذلك ظهر مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة الذي يجسد قدرة النساء على المشاركة في أنشطة تدر الدخل بما يعزز من مشاركتها في النشاط الاقتصادي ويساهم في ترحيلها من خانة الفقر والبطالة[14] .

لذلك عرف التمكين الاقتصادي للمرأة :- تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أكثر قوة اقتصاديا من خلال زيادة سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية كالأجور ورأس المال والملكيات العينية وتعرف سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية بأنها مدى أمكانية المرأة في الوصول إلى الثروات الاقتصادية المادية (أجور, قروض , رؤوس الأموال , أرصدة نقدية في المصارف) والثروات العينية (أراضي , عقارات , منشات) ومدى قدرتها على التحكم بتلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة ومدى امتلاكها للأدوات والوسائل الاقتصادية وكيفية التحكم بها وبهذا المعنى ترتبط السيطرة على الموارد الاقتصادية ببنية وهيكل الاقتصاد الكلى وبالدور الوظيفي للمرأة[15] .

وبذلك نستنتج زيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي وتوسيع مشاركتها يكون من خلال رفع وعيها وقدراتها الذاتية لتتجاوز بكفاءة عدم المساواة بين الجنسين , وهذا يتطلب معرفة ماهية عناصر التمكين الاقتصادي والتي تصنفها المصادر إلى نوعين عناصر مؤسساتية وتشمل

(التعليم , الصحة ,التدريب) وعناصر غير المؤسساتية المتجسدة في ثقة المرأة بنفسها وتمكين ذاتها بما بمعنى تعزيز ثقافة احترام الذات[1] ، والتي تترجم كالأتي :-

أ- العناصر المؤسساتية للتمكين ـ التي تتضمن :

1. التعليم

يُعدَّ التعلم عملية مستمرة مدى الحياة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة, كما يعتبر عنصراً حاسماً بدرجة خاصة في مجال تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وفي تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء القدرات وإتاحة الوصول إلى المعلومات[16], لذلك اعتبر التعليم شرطاً من شروط التمكين لان التعليم يمثل طوق النجاة من الفقر فالفقراء هم أول من يتسربون من التعليم لأنهم يحتاجون إلى العمل، زد على ذلك عدم المساواة في التعليم فالفقراء يكتفون بتعليم أبنائهم وعدم تعليم بناتهم وهذا يعمق ظاهرة "تأنيث الفقر" انطلاقا من أن ضعف المستوى العام للتحصيل الدراسي يؤدي إلى زيادة الفقراء فقرا أيا كان مستوى التنمية , فانخفاض مستوى التعليم وبصورة خاصة تعلم المرأة يقف عائقا أمام تمكينها وعدالتها وإنصافها إضافة إلى ذلك إن تعليم النساء وإلمامهن بالقراءة والكتابة يؤهلهن ليكن أكثر قدرة على تعليم أطفالهن مما لو كن غير متعلمات [17]وهذا يصب في بودقة استدامة التنمية انطلاقا من إن التعليم أساس التنمية ولا تنمية بدون تعليم, وعند النظر إلى عائد تعليم المرأة نجده عائدا ذا أهمية وانعكاساته تتمثل في ما يأتي [18]:-

- التعليم يساعد المرأة للوصول إلى الموارد بالتالي يرفع من معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي ويخفف من حدة ارتفاع البطالة لان المرأة المتعلمة تحصل على فرصه عمل مما يقلص إعداد المنضمين تحت لواء الفقر.
- تعليم المرأة يعزز التنمية المستدامة من منظور الاقتصادي حيث سيعمل في التأثير على عادات الاستهلاك ومستوياته مما يقلل من حالات الضغط على الموارد من خلال تخفيض الاستهلاك بالتالي يساهم في عدم الضغط على الموارد .
- أن التعليم يعزز الحالة الصحية للمرأة ويرفع من درجة وعيها الصحي فيؤثر على مستوى الصحة الإنجابية للأمهات ومعدل وفيات الأطفال الرضع .
- تعليم المرأة يخفض من معدلات الخصوبة ويحقق التوازن الديموغرافي للبلدان ذات المعدلات المرتفعة للنمو السكاني .
- يقلل من الظواهر السلبية اللصيقة بالمرأة وخاصة المرأة المعيلة كظاهرة تأنيث الفقر.

2. الصحة

تُعَّد الصحة مورداً يمكن الناس من المشاركة ألفاعلة في عوائد التنمية والاستمتاع بها[19] استناداً إلى أن التنمية البشرية تسعى إلى توسيع خيارات الناس وأول هذه الخيارات تلبية الاحتياجات البشرية بمعنى أن يحيا الناس حياة طويلة ومديدة خالية من الإمراض والإعاقة [20]،إضافة إلى أنها حالة تكامل بدنية وعقلية ونفسية واجتماعية ، وتعرف الصحة حسب منظمة الصحة العالمية (التمتع بالعافية الجسدية والنفسية)[21] ، وتحسين الصحة خاصة الإنجابية بسبب ارتباط عدم المساواة بصحة المرأة وألفوارق حسب النوع الاجتماعي التي توثر في صحة ورفاه المرأة من خلال مراحل حياتها قبل الولادة وبعدها إضافة إلى تعرض المرأة عادة للعنف الأسري أكثر من الرجل[22].

ومن الجدير بالذكر هناك علاقة ارتباط بين الفقر وصحة المرأة فالفقر يعمل على تدني مستوى الصحة لدى المرأة إذ تحظى المرأة بصحة غير عادلة نتيجة الفقر وهذا يوثر على الصحة الإنجابية للمرأة وخصوبتها ويعرضها للإمراض المتعددة التي تعمق من ظاهرة تأنيث الفقر . مع العلم بان زيادة النفقات الصحية تعمل على رفع المستوى الصحي وبجعلها أكثر قدرة ومشاركة وهذا يعزز ويرفع معدلات الإنتاجية وينعكس إيجابا على معدلات نمو الناتج القومي وبذلك تبرز أهمية الاستثمار في الصحة لتكون مكملة للاستثمار في التعليم [23].

3 . التدريب

يقصد بالتدريب تلك النشاطات الهادفة إلى توفير المعرفة الضرورية والمهارات المطلوبة لأغراض التوظف في عمل معين أو مجموعة من الإعمال ذات العلاقات المشتركة , ويعد التدريب من انجح الوسائل لتوفير الأفراد المؤهلين بإعداد مناسبة في مختلف الاحتياجات المطلوبة وفق أسس صحية مدروسة وبما يناسب الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع , وينظر للتدريب على أساس كونه خدمة من الخدمات بل يعتبر استثماراً منتجا في رأس المال البشري كما هو الحال بالنسبة للتعليم ,ويمثل ألفرق بين تكاليف التدريب من جهة والمنافع أو المزايا من الاقتصادية من جهة أخرى المبرر الأساسي للاهتمام بتطوير وتحسين مهارة الأفراد الذي ينعكس في تحسين مستويات أدائهم وارتفاع مستويات إنتاجيتهم بمعدل يفوق تكاليف التدريب [24].

كما أن التعليم والتدريب المهني يؤدي إلى زيادة الإنتاجية للأفراد (امرأة ورجل) تظهر على الأقل جزءاً من القدرات التنظيمية التي يكتسبها الفرد والكفاءة في استخدام الموارد التي يتعامل معها وكذلك الاستفادة من عنصر الوقت والسرعة في الانجاز , وان أهمية عنصر التدريب للمرأة

تنبع من الوظائف التي تشغلها النساء التي تتميز بأجور متدنية في سوق العمل مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها مقارنة بالرجل[25]. مع ذلك لابد من التدريب أن يغطي ويواكب مسيرة التطور العلمي والتكنولوجي والتحول إلى اقتصادات رقمية في ظل سريان آليات اقتصاد المعرفة فإذا لم يتم اعتماد التدريب في العمل واستخدام الحواسيب فسوف تنمو ألفجوة وتجعل المرأة بعيدة عن معطيات الاقتصاد الرقمي , على اعتبار التدريب يؤهلها للحصول على العمل لتتغلب على صراعات الدور بين الرجل والمرأة , فالتدريب يعزز معرفتها وقدرتها ومهارتها وهو الحل الوحيد ليمنح المرأة فرصة الحصول على عمل وليس ذلك فحسب إنما ستفتح أمامهن فرصا جديدة لتنظيم المشاريع من خلال التمويل المتناهي الصغر الذي يعد من أدوات تمكين المرأة اقتصاديا [26].

ب – العناصر غير المؤسساتية للتمكين:

تعريف المرأة بحقها وواجباتها وتعريفها القوانين السائدة لتلك الحقوق والواجبات مما يولد ويخلق توعية عالية بتلك الحقوق والواجبات وهذا سيعزز من ثقافة ذاتها واحترامها لذاتها إلى صون كرامتها من منطلق منهج الحق [27]. فثقافة الذات للمرأة ضرورة على المستوى الشخصي التي يمكن تعزيزها وإعادة بناءها من خلال مشاركة النساء في برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى أحداث تغيرات إيجابية على مستوى بناء الذات الشخصي وتعزيز الإمكانات والقدرات الذاتية في مجالات كالأتي [28]:-

1. تعزيز الثقة بالنفس التي توضح الصورة التي تدركها المرأة لنفسها كنتيجة لتجاربها مع محيطها الاجتماعي والتي تظهر مدى احترام الآخرين لها من خلال الانطباع الداخلي ونظرة الآخرين لها.
2. تنمية قدرتها على المبادرة نحو التغيير والتطور الناتج من ذات المرأة فيما يخص الموروثات الاجتماعية البالية من خلال توجيهات وإرشادات القائمين على البرامج التدريبية بهدف معالجة جوانب تمس حياة المرأة وأدوارها على النطاق الأسري والمجتمع.
3. زيادة قدرتها على مواجهة المشاكل والتصدي للتحديات وتحمل المسؤولية عن طريق إتباع أساليب في تحليل أسباب المشكلة وإيجاد البدائل والحل الأمثل مما يعزز قدرتها بالاعتماد على نفسها وزيادة ثقتها .

الفصل الثاني: واقع تمكين المرأة اقتصاديا في العراق 1997 ـ2011.. تاريخ ومشاركة

لقد أنطلق الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها وإسهاماتها في تنمية مجتمعاتها من مقولة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات وبما إن المرأة نصف المجتمع عدداً ونوعاً ، لذا على التنمية البشرية أن تتمحور جهودها حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية مما يتطلب دعم نفوذها ، وتنظيم قدراتها ، وإعلاء مكانتها ، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار والمشاركة في إتخاذ القرار لأحداث التغيير. وعلى أساس ذلك بدأ الاهتمام بقضايا المرأة في العراق إلاّ أن تلك القضايا لم يعد ينظر إليها الا ان في نطاقها الضيق من حيث العلاقة بين الجنسين فقط بل أصبح النظر إليها من خلال أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة , وعليه جاءت نتائج العديد من البحوث لتؤكد أن عدم المساواة بين الجنسين يُعدَّ أكثر مظاهر الإجحاف بحق المرأة تفشياً ، لأنها تؤثر سلباً على نصف سكان المجتمع ومن ثم على دورها المجتمعي والوظيفي ومشاركها في التيار التنموي . ولذلك سنحاول أعطاء صورة ديموغرافية تلك الصورة التي ستعكس أدوارها المتباينة والمتنوعة والمتعددة ولاسيما الدور الاقتصادي الذي يكتنفه العديد من الصعوبات والمعوقات فضلا عن أدوارها الاجتماعية والسياسية والتطرق لمعرفة مدى تمتع المرأة العراقية بعناصر التمكين الاقتصادي .

أولا : حال المرأة العراقية ... سمات وخصائص

أ ـ المرأة ديموغرافيا ..... صورة كمية

شهد نمو حجم السكان في العراق تطوراً سريعاً ومتواصلاً خلال العقدين الماضيين يفسره تراجع معدلات الوفيات واستمرار زيادة معدلات الخصوبة , مع ذلك لم تتأثر وتيرة النمو ببعض مظاهر التقدم أو التراجع التي شهدها الاقتصاد العراقي بسبب العوامل الداخلية والخارجية منها الأوضاع غير المستقرة سياسيا واقتصاديا [29] لذلك يؤشر لنا السجل التاريخي للعراق بان عدد السكان كان (12) مليون نسمة في تعداد عام 1977حتى وصل في أخر تعداد نفذه العراق عام 1997 حوالي (22) مليون نسمة [30] , فاستمرت الزيادة السكانية لتصل عام 2011 إلى (33) مليون نسمة [31], كما أن مؤشر نسبة النوع يشير إلى أن نسبة الذكور كانت تشكل (51.4%) مقابل نسبة الإناث (49.7%) لعام 1997 بموجب نتائج الترقيم والحصر لعام 2011 أن نسبة الإناث قد زادت إلى (49.8%) وللذكور (50%)[32] مما يتضح حسب الجنس يميل إلى التوازن مابين الإناث و الذكور جاء متأثرا بالحروب وحالات العنف مما أدى إلى تحول كثير من النساء من

متزوجة إلى أرملة كل هذه العوامل ساهمت في زيادة نسبة الإناث على الرجال من إجمالي السكان وهذا الواقع يفرض على الحكومة وصانعي السياسات ومتخذي القرار أخذها بنظر الاعتبار بجعل النوع الاجتماعي معيارا أساسيا عند رسم السياسات التنموية.

وإذا ما نظرنا إلى الهرم السكاني من خلال توزيع نسب السكان سنجد بان المجتمع العراقي هو مجتمع فتي يمتاز هرمه السكاني بقاعدة عريضة, حيث بلغت نسبة صغار السن لعمر أقل من (15) نسبة (44.2%) في عام 1997 فيما بعد أخذت بالانخفاض لتشكل (39.5%) لعام 2011 لتشكل الإناث (23.8%) وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها تشكل ثلث سكان العراق , وتمثل ألفئة المستهلكة والضاغطة على الموارد من أجل تلبية الخدمات الخاصة بالتعليم والصحة , بينما سجلت ألفئة العمرية (15–49) سنة والتي تتمثل القوة الدافعة لنمو الاقتصاد نسبة (52.3%) في عام 1997 لتزداد إلى(56.1%) من إجمالي السكان لعام 2011 وتشكل النساء حوالي (50.2%) من إجمالي ألفئة المنتجة مما يترجم حجم المسؤولية الملقاة على النساء في سن العمل باتجاه تعزيز مشاركتهن في النشاط الاقتصادي , أما السكان في ألفئة العمرية (65 فأكثر) فقد شكلت نسبة قدرها (3,5%) عام 1997 والتي أخذت تتجه بالانخفاض إلى(2.9%) لعام 2011 لتبلغ الإناث (3.7%) والذكور (2.9%) مما يفسر لنا حالات العوز والفقر التي عاشها المجتمع العراقي بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية واستمرار حالات العنف والإرهاب بعد أحداث عام 2003 وتردي الواقع الصحي بسياساته التنفيذية والمؤسساتية[33] .

ب- المرأة اقتصاديا ... دور محدود

يعد العمل أحد المتغيرات الرئيسة التي تحدث تحولا ملموسا لمكانة المرأة في المجتمع , استنادا إلى إن اندماجها وحصولها على فرص العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية محققا أمنها الوظيفي والإنساني ويقلل من حدة التمايز الاجتماعي الذي تعاني منه نتيجة للأوضاع السياسية وتطبيقات سياسات التشغيل التلقائية والقيم والعادات جميعها عوامل تحد من مكانة المرأة اقتصاديا .

1. معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

عند النظر إلى الحقائق المتصلة بمدى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي , فسنجد مجموعة من الحقائق التي تعبر عن واقع متعثر وغير متوازن من خلال ميل كفة الميزان لمشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي على حساب الإناث, فإن نسبة مشاركة الإناث لعام 1997 لم تتجاوز (8.7%) مقابل (77.3%) للذكور فيما بعد أخذت تزداد نسبة الإناث لتصل إلى (14.7%) مقابل

(73%) للذكور عام 2011 ويرجع سبب بقاء معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة منخفضة إلى عدة أسباب منها الواقع الأمني المتردي غير المستقر وطبيعة سياسات التشغيل المطبقة في العراق والتي اهتزت متأثرة بأنماط التشغيل التي ميزت سوق العمل في العراق بعد 2003 [34] و المتمثلة بتبني سياسة الباب المفتوح للتعيين في وزارتي الدفاع و الداخلية مع استمرار ملحوظ في ركود القطاعات الإنتاجية وهامشية القطاع الخاص وموقف المجتمع من العادات والتقاليد التي لا تسمح للمرأة الولوج في أي عمل . ولو القينا النظر لمعدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حسب ألفئات العمرية والتي تشكل فيها النساء نصف المجتمع عدديا إلا إن العدد بحد ذاته لا يشكل قيمة إن لم يكن له وزن اجتماعي واقتصادي, فيظهر النشاط الاقتصادي للمرأة متدنيا في ألفئة العمرية (25-34) والتي بلغت (17 %) مقارنة بنسبة الذكور والبالغة (93%) لعام 2011, وتشكل عند ألفئة العمرية (35- 44 سنة) نسبة مشاركة الرجال (95%) والتي تفوق نسبة مشاركة الإناث بشكل كبير والبالغة (19%) مما يفرز لنا حقيقة إن سوق العمل العراقي هو سوق ذكوري على الرغم من ارتفاع نسبة النساء في سن العمل (50.2%) مقارنة بالرجال (49.8%) , فإن النساء يشكلن أكثر من نصف السكان[35] مما يدل على أن فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء . أما واقع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حسب البيئة يبين إن معدل مشاركة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي قد ارتفع من (20.9%) عام 2003 إلى (24.5%) عام 2008 [36] ويرجع سبب هذا الارتفاع عمل النساء الريفيات في الإنتاج الزراعي والذي يعتبر تعاون للأسرة وضروري للإيفاء باحتياجاتهم فضلا عن كونه خبرة موروثة اجتماعياً دون الاعتماد على التعليم أو التدريب , أما معدل مشاركة المرأة في الحضر فقد انخفض من (20,7%) عام 2003 إلى (14,8%) عام 2008 وهذا يفسره انعدام الاستقرار الأمني واستشراء حالات العنف والإرهاب والتهجير القسري لصالح الرجل الذي ازدادت نسبة مشاركته من (71,3%) لعام 2003 إلى (73,4%)عام 2008.

ولو القينا النظر لواقع التشغيل بصورة عامة وتشغيل النساء بصورة خاصة في العراق تحديداً لفترة ما قبل عام2003 وما بعده لوجدنا أن القوة العاملة في الاقتصاد حصل فيها تغير كمي ونوعي وهذا التغيير ارتبط بالتغيرات البنيوية والهيكلية في القطاعات الاقتصادية بسبب الأوضاع السياسية منها الحروب التي عملت على انحسار قوة العمل مما تركت أثارها السلبية المتمثلة بتغيير الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي حيث كانت نسبة كبيرة من مكونات هذا الإنفاق متجه نحو الدعم الحربي , فضلا الوضع الأمني المتردي وقيام الدولة بتسريح غالبية منتسب مثل الدفاع

والتصنيع ولم يسهم القطاع الخاص بتحسين الصورة لاستيعاب العاملين الجدد وهذا الحال انعكس على واقع عمالة الشباب وخاصة النساء وهذه الحقائق أفرزتها تطبيقات لسياسات ارتجالية ذات الأهداف العشوائية [37] مما جعل من تلك السياسات اقرب إلى برامج تشغيل وقتية مما أدى إلى تركز غالبية النساء في قطاع الزراعة والصيد (50.6%) والتعليم(24.3%) على عكس توجه الرجال الذي توزع على قطاعات ذات أهمية اقتصادية مثل التجارة والنقل والاتصالات والدفاع والضمان الاجتماعي ويعد تركز النساء في قطاع الزراعة والتعليم له مبرراته الاقتصادية والاجتماعية إذ يفضلن النساء العمل في تلك القطاعات لظروفها الاجتماعية والأسرة وخاصة المرأة الريفية التي تميل للعمل الأسري متماشية مع العادات والتقاليد التي تمنع خروجها للعمل مما يشكل نقطة جذب لقوة العمل النسوية في العراق[38] .

والحال لا يختلف عن عمل المرأة في القطاع العام والخاص فالإحصائيات توكد إن المرأة تميل في العمل بالقطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص لأنه عمل امن ومحمي بقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي لتبلغ عام 2011 نسبة العاملات في القطاع الحكومي (60%) مقابل (36%) للرجال بينما ينخفض معدل مشاركتها في القطاع الخاص (39%) مقابل (62%) للرجال[39], ويرجع سبب ارتفاع العمل في القطاع العام إلى الثقافة السائدة وقلة المهارات والقدرات المطلوبة للعمل فيه ناهيك عن انه يوفر عملاً آمناً ومحمي للمرأة في حين أن العمل في القطاع الخاص يتطلب مهارات وثقافة تكنولوجية لا تملكها المرأة أو تملكها بحدود نسبية معينة لذلك تبلغ نسبة النساء العاملات في العمل المحمي (54%) مقابل (46%) للرجال بينما يبلغ نسبة النساء العاملات في العمل غير المحمي (41%) مقابل (54%) للرجال[40] .

2 ـ البطالة والعمالة الناقصة للمرأة

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، و تختلف حدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار الاقتصادي , من الملاحظ إن ظاهرة البطالة لم تبرز في العراق بوضوح خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم الأفراد النشطين اقتصاديا فبلغ مقدار البطالة(13.6%) ليسجل الذكور مقدار(14.9%) مقارنة بالإناث (2.1%) لعام 1997 ويرجع انخفاض بطالة الإناث لان نسبة العمالة الغالبة متمثلة بالإناث التي كانت تغطي سوق العمل آنذاك , إلا أن البطالة بعد عام 2003 أخذت تتفاقم معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي

والحاضر في دفع معدل البطالة إلى الارتفاع ليصل عام2004إلى(26,1%) . وبالرغم من انخفاض معدل البطالة لعام 2011إلى(11,1%) [41] إلا أن بطالة الإناث مازالت مرتفعة لتسجل (20.7%) مقارنة بمعدلات بطالة للذكور المنخفضة إلى (9.2%), وهذا الاختلاف تجسد في كل من الحضر والريف فسجلت بطالة الإناث في الحضر لعام 2008 (28,9%) مقابل (8.1%) في الريف , مما يدل أن بطالة النساء في الحضر أكبر من الريف تعود إلى عدة عوامل تعود إلى الأوضاع السياسية وركود النشاط الاقتصادي فكان سببا" رئيسا" في ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن عدم مساهمة القطاع الخاص خلال هذه المدة التأثير على مستويات التشغيل ناهيك عن توقف المشاريع الصناعية و المملوكة من قبل الدولة أو القطاع الخاص [42] مع استمرار نمو القوى العاملة بمعدلات مرتفعة وتزايد عدد الداخلين الجدد لسوق العمل مع بقاء حصة القطاع الخاص محدودة وغير قادرة على التعويض عن طاقة القطاع العام ناهيك عن اعتماد السياسات الاقتصادية المتمثلة بالتوجه نحو اقتصاد السوق وفتح الحدود إمام الاستيراد بدون قيد أو شرط لدخول السلع الرخيصة مما حد من قدرة القطاع الخاص من المنافسة ولذلك توجه الباحثين عن العمل ولو لساعات محدودة في القطاع غير المنظم [43] .

أما معدل العمالة الناقصة ناتج عن قلة ساعات العمل للسكان بعمر 15 سنة فأكثر[44], والتي عادة ما تصيب النساء وأكبر من الرجال والدليل على ذلك ارتفاع معدلات العمالة الناقصة بين صفوف النساء لتصل عام 2011 (38%) مقارنة بالرجال (32%) في حين ارتفعت نسبة العمالة الناقصة للنساء في الحضر (34%) لعام 2011 [45] بينما تنخفض معدلات العمالة الناقصة للنساء في الريف (47%) لعام 2011 ولعل ظروف عدم الاستقرار الأمني والعنف وجمود التعيينات هي التي ساهمت في ارتفاع نسب العمالة الناقصة بين صفوف النساء اللواتي فضلن العمل ساعات دوام جزئية وقليلة ناهيك عن تردي حال الاقتصاد العراقي وانخفاض معدلات نموه والتي عززت من واقع تبني أسلوب التشغيل بعقود وقتية ولساعات محدودة سواء من القطاع العام والخاص وخاصة القطاع غير المنظم مما أدى إلى تضخمه .

ت ـ المرأة سياسيا... تنامي الأهمية

لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون أن يكون هناك دور ومشاركة للمرأة في الحياة السياسية بحيث تكون لها مشاركة فاعلة تكتسب حقوقها في الترشيح والانتخاب والتصويت [46], لذا تعد هذه المشاركة من أهم مؤشرات التنمية ويعتبر وصول النساء إلى مشاركة حقيقية في صنع القرار

الهدف النهائي لآليات إدماج النوع الاجتماعي في المجتمع المعني[47]. وإذا نظرنا لواقع مشاركة المرأة السياسية في العراق نجدها قد بدأت عام 1958 والتي اقر بها وفق دستور عام 1958 للمادة (9) والتي نصت(أن المواطنين سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة)[48] أما في ألفترة اللاحقة التي أعقبتها فلم ترد أي مشاركة حقيقية وفاعلة وكذلك لم يتم أجراء أي انتخابات يمكن من خلالها أن يشارك فيها الرجل والمرأة على حد سواء من ناحية التصويت والانتخاب وبقي الوضع هكذا حتى عام 1980 والذي شهد أول مشاركة في الحياة السياسية في العراق, إذ تمكنت المرأة من خلالها من الترشيح والانتخاب والحصول على (16) مقعداً من مقاعد مجلس الوطني آنذاك , فشهدت تلك ألفترة حقبة من الحروب تلتها العقوبات الاقتصادية التي كانت لها الأثر الأكبر على أوضاع المرأة [49]فيما بعد انخفضت تلك المشاركة عام 1997 إلى (7%) مقعداً أما ألفترة التي تلت عام 2003 استطاعت المرأة أن تفرض وجودها بقوة في الساحة العراقية حيث كانت هناك رغبة حقيقية لتوليد هذه المشاركة وتوسيع نطاقها وتجسدت هذه الرغبة في مواد الدستور العراقي لعام 2005 حيث نصت المادة (20) إن من "حق المواطنين ، رجالاً ونساءً المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح " فضلا عن الضمانة الأهم التي احتواها الدستور لتفعيل مشاركة المرأة هو ما نصت عليه المادة (49/ رابعا) على إن "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب " وعلى أساس ذلك أخذت مشاركة المرأة السياسية تتطور لتنال دورا قيما في المجالس النيابية لعام 2011 لتبلغ (25) مقعداً وان وجود هذه النسبة المهمة من النساء في البرلمان العراقي[50] تشكل خطوه نحو كسر الحواجز أمام المساهمة ألفاعلة للمرأة في الحياة السياسية أكثر استعداد لتطبيق المساواة الكاملة[51] , كما أن مشاركة المرأة في الحكومة الاتحادية لعام 2011 والتي لم تضم سوى وزيرة وأحدة إلا وهي وزيرة المرأة من أصل (32) وزارة في الحكومة العراقية و(11) بدرجة وكيل وزير و(31) امرأة بدرجة مدير عام و(118) بدرجة مستشارون ومفتش عام [1], كما لا توجد امرأة في الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية , رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب) [52]. إما فيما يخص انتخابات مجالس المحافظات في مطلع عام 2005 والتي حصلت فيها النساء على حصة كبيرة من التمثيل في الجمعية على (194) مقعدا من أصل (794) إلى حوالي (26%) من مجموع مقاعد مجالس المحافظات واتسمت نتائج كل صلاح الدين وميسان وذي قار وكربلاء بنسبة تمثيل أقل من التمثيل النسبي[53], وهذا ما حدث في

انتخابات عام 2009 لتبلغ أعلى مستويات تمثيل المقاعد في مجالس المحافظات في بغداد والموصل الانبار ديالى والمثنى وبمعدل (26%) ويرجع انخفاض نسبة تمثيل النساء في مجالس المحافظات بطبيعة الحال إلى أسباب عديدة منها الدعاية الانتخابية التي تميزت بندرة واضحة بسب الخوف في معظم الأحوال من خشية استهداف المرشحات وضعف الوعي السياسي لدى المرأة بضرورة انتخاب مثيلاتها في صنع القرار[54].

ح- المرأة اجتماعيا .... أوضاع متعثرة

لقد أسهمت التغيرات التي تلت عام 2003 في تحسن حقوق ومكانة المرأة في المجتمع العراقي وأعطت بعض المواد في الدستور 2005 زخما قويا لإعادة الاعتبار للمرأة العراقية ووضعت مسألة التمييز بين الجنسين موضع جدل وحراك سياسي واجتماعي إلا أن ممارسات العقود الماضية مستمرة في التأثير على الواقع الاجتماعي من عنف والذي يعد ضغط لا يحتمل يمارس ضد الحرية الشخصية بهدف إخضاع طرف لصالح طرف أخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا[55]. وان هذه الدائرة من العنف توثر بشكل مباشر على المرأة بحكم وجود علاقات القوى بالرغم من مركزها الهام في تكوين الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية فضلا عن التكاليف الصحية وتأثيراتها المتداخلة على الأجيال والتبعات الاجتماعية الناتجة عنه لذلك يتطلب بذل الجهود في التوعية بمخاطر العنف الأسري وخصوصا أن عنف الزوج ضد الزوجة قد يعكس اتجاهات عدوانية نحو الذات وكذلك ضد الأبناء وطبقا لمسح صحة الأسرة فإن (83.1%) من النساء المشمولات بالبحث قد تعرضوا لشكل وأحد من أشكال سيطرة الزوج على الأقل و نجد النساء في أقليم كردستان معرضات بصورة أكبر من النساء في الجنوب والوسط لسيطرة الزوج والأهل [56] . وان (33.4%) من النساء المتزوجات يعانين من العنف النفسي (العاطفي) والذي يشمل التقليل من شان المرأة وأهانتها (22.3%) وتحقيرها , أما الآخرين (21.7%) وتخويفها وإرعابها (18.3%) وبشكل عام أجابت (21.2%) من النساء المتزوجات إنهن تعرضن للعنف الجسدي مما يؤدي إلى انعدام وجود القدوة الحسنة داخل الأسرة[57] , وعادة ما يجري العنف المسلط على الأسرة في إطار علاقات أسرية يمارس من قبل الأهل والزوج فنجد أن(73%) تقريبا ذكرن إن الزوج دائما أو أحيانا مصدر للعنف كذلك نصف النساء أكدن على أن الأب دائما أو أحيانا مصدر للعنف ضد المرأة أما من ناحية الأماكن فنجد أن المرأة معرضة للعنف في البيت والتي تأتي في مقدمة الأماكن يليه الشارع والأماكن العامة [58]

وتجدر الإشارة إلى أن لكل عشرة من النساء المتزوجات هناك وأحدة تتعرض إلى أنواع متباينة من العنف الجنسي والذي يعود بشكل أساسي إلى الثقافة السائدة والتنشئة الأسرية الخاطئة يليها ألفهم الخاطئ للدين ثم نقص الوعي لدى النساء والرجال ونقص معلومات المرأة بحقوقها وخضوعها للأمر الواقع بالعنف, لذلك أن أي مناهضة للعنف يتوجب أن تبدأ من البيت ومن تغير سلوكيات ومفاهيم أفراد الأسرة بحقوق المرأة وضرورة مناهضة العنف الموجه ضدها , وتجدر الإشارة إلى أن لكل عشرة من النساء المتزوجات هناك وأحدة تتعرض إلى أنواع متباينة من العنف الجنسي[59] .

خ ـ المرأة بيئيا .... غياب الأدوار

نجد أن وضع البيئة وحالتها في العراق ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع العام الذي تعيشه فهو مليء بالأخطار المختلفة والناجمة من عدة ملوثات منها التلوث الهوائي والتلوث المائي فضلا عن التلوث الضوضائي[60] الذي هو نتيجة ما أحدثته الحروب من أطلاق الصواريخ والقنابل وما أحدثته عمليات التخريب من حرق للوقود وإحراق المصافي والمستودعات النفطية ومخازن المواد الكيميائية فضلا عن التفجيرات التي تودي مع الحروب إلى انطلاق الغازات في الجو مثل غاز اليورانيوم وغاز ثنائي أوكسيد الكاربون والكبريت وتلوث الغبار الناتج عن العواصف الترابية بالإضافة إلى ملوثات أخرى مثل التلوث الناتج عن عوادم السيارات والمولدات والتلوث الكيماوي والبيولوجي والجرثومي كل هذه الملوثات تترك آثاراً ضارة على صحة الإنسان[61] مما أدى إلى تفشي العديد من الإمراض منها فقر الدم وتصلب الشرايين الإمراض التنفسية المزمنة فبلغت إصابة النساء بضغط الدم (48.8 %) والذي يزيد من الإصابة بالإمراض الأخرى منها القلب والخلطة الدماغية فضلا عن إصابتها بإمراض السكري لتسجل (22.1%) وأمراض الجهاز التنفسي (4.0%) والربو (7.7)[62] والناجمة عن كثرة حالات زيادة الغازات الناتجة عن احتراق الوقود في السيارات والمعامل ومحطات توليد الكهرباء فضلاً عن حرق الوقود في المنازل لإغراض الطبخ والتدفئة يضاف إلى هذه الغازات ما يتطاير في الهواء من دقائق ترابية ورملية[63]. أما التلوث الأخطر الذي شمل كل بيئة العراق اليورانيوم المنضب والذي ستبقى أثاره ملايين السنيين وما يعانيه من ولادات متشوهة وسرطانات تتضاعف سنويا بشكل كبير كسرطان الثدي الذي يحتل المرتبة الأولى من الإمراض السرطانية حيث سجل عدد الإصابات حسب مسح وزارة الصحة للأمراض السرطانية لعام 2009 (8050) وبمعدل (36.1%) وتقدر الزيادة حوالي الضعف عما كان عليه عام 1998 بعدد إصابات (4259) بنسبة (28.9%)[64] وترجع

كما ذكرنا سابقا نسبة الزيادة هذه إلى انتشار الإشعاعات الناتجة عن الحروب وتدمير البنية التحتية مما نتج عنها قلة العناية الصحية وضعف الوعي الصحي وإهمال المجال الصحي في تلك ألفترة , ناهيك عن تقديرات خبراء الأمم المتحدة للبيئة والتي أوضحت أن المواقع التي تعرضت للإشعاعات زادت من نسب الإصابة بالسرطان في محافظات العراق الجنوبية وخاصة عند الأطفال والنساء ب(22%) وكما زادت إصابات النساء بسرطانات الثدي بنسبة (19%) ويولد يوميا 3 أطفال ظهرت عليهم أعراض الإمراض السرطانية بعد أربعة أسابيع فقط من ولادتهم [65]. مما يسبب الكثير من الإمراض الاجتماعية والاقتصادية للمرأة منها فقدانها للعمل والإنتاجية بالتالي تترك أثارها على معدلات نمو الاقتصاد فينشى ما يسمى بفقر الدخل والفقر البشري بالتالي يضعف فرص تمكين المرأة استنادا إلى أن تحقيق بيئة صحية يعتبر أساساً لتحقيق تنمية بشرية مستدامة. فينبغي على الحكومة وبشكل خاص وزارة البيئة أن تضع الخطط والبرامج وعمل استراتيجيات بعيدة المدى لمنع أو تقليل تلوث البيئة .

ج ـ المرأة تكنولوجيا .... بداية الاهتمام

شهدت تقنية المعلومات والاتصالات تطوراً سريعا خلال العقد الماضي، حيث شهد العراق تقدماً خجولا في مجال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد السنوات التي تلت أحداث عام 2003 إلا أن نتائج مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2008 يشير إن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسوب ممن أعمارهم (5) سنوات فأكثر بلغت (13.7%) وترتفع نسبة استخدام الذكور مقارنة بالإناث حيث بلغت (17.7%) للذكور و(9.5%)للإناث , ونسبة الأفراد الذين لا يستخدمون الحاسوب (86,3%) موزعته بين (82.3%) للذكور و(90.5%) للإناث, وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلا أن المؤشرات توكد على ارتفاع نسبة الاستخدام بين الشباب وفق ألفئة العمرية (20–24) لتسجل (22.4%) موزعة بين (32.4%) للذكور و(23.8%) للإناث مقارنة ببقية ألفئات العمرية وقد يعد هذا من تداعيات الإيجابية للعولمة , وعلى المستوى البيئي كانت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسوب (18.0%) من مجموع الأفراد في الحضر مقابل (5.3%)[66] في الريف يعود سبب ذلك إلى ارتفاع الأمية بين صفوف الإناث الريفيات وصعوبة إيصال خدمات الحاسوب إلى الريف لضعف البنى التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات وهذه قيود حدت من ولوج المرأة الريفية في هذا النطاق[2] . بينما يرجع سبب عدم استخدام الحاسوب حسب نتائج المسح للذين لا يستخدمون الحاسوب (86.3%) وهي نسبة مرتفعة أما

أسباب ذلك فأظهرت نتائج المسح أن عدم المعرفة بكيفية استخدام تشكل بشكل عام (78.0%) للذكور مقارنة(80.2%) للإناث يليها سبب عدم توفر أجهزة الحاسوب (12.1%) البالغة بين الذكور (13.0%) و(11.2%) للإناث ومن ثم ارتفاع سعر الأجهزة (5.7%) إن رفع نسب الاستخدام الحاسوب مسجلة (5.1%) للذكور و (5.7%) للإناث , ويقتضي زيادة الدورات التدريبية لاستخدام الحاسوب وتوفير الأجهزة بأسعار مناسبة. أما الغرض من استخدام الحاسوب فتشير نتائج المسح إن (56.1%) من الأفراد الذين أعمارهم (5) سنوات فأكثر يستخدمون الحاسوب خلال 12 شهر السابقة للمسح للاستعمال الشخصي (28.4%) يستخدمونه لإغراض التعليم والتدريب والنسبة الأقل (15,5%) منهم لإغراض العمل . أما مدى كمية استخدام الانترنيت فبلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنيت وأعمارهم (5) سنوات فأكثر كانت (5.9%) معلنة للذكور (8.5%) والإناث (3.1%) إما نسبة الأفراد الذين لا يستخدمون الانترنيت فهي (94.1%)[67] ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي تتراوح بين التمييز الصريح بين الجنسين وإلى فرض قيود على الحيز المادي المتاح، أو الواقع القائل بان وقت ألفراغ المتاح للنساء أو الدخل الذي يحصلن عليه أقل من غيرهم . فلا تزال ألفوارق قائمة في العديد من المعايير الاجتماعية والثقافية على مستوى العالم ويسري الاعتقاد في بعض الأحيان أن الرجال وألفتيان وحدهم هم من يهتمون بالتكنولوجيا؛ أو يُعتقد خطأً أن النساء غير مهتمات أو غير قادرات على تعلّم كيفية استعمال تكنولوجيات الحاسوب .وفي أغلب الأحيان يمثل ارتفاع مستويات الأمية وتردي نوعية التعليم بوجه عام عائقاً رئيسياً, وإذا استمر استبعاد النساء عن المعرفة والخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فسوف يتزايد تهميشها وتتسع ألفجوة بين الجنسين ولن يتحقق الكثير من ألفوائد العرضية المترتبة على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على اعتبارها أداة فعالة لمساعدة النساء على اكتساب مهارات القراءة والكتابة بالتالي يعمل على زيادة أنشطتهن الاقتصادية[68] .

ثانيا ، عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق ....واقع وتحديات

لقد تم ذكر عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة في ألفصل الأول والمتمثلة بالعناصر المؤسساتية والتي شملت كل من التعليم والصحة والتدريب , لذا نسعى تبيان واقع تلك العناصر وانعكاساتها على تمكين المرأة على مساهمتها الاقتصادية وواقع الكفاءة الاقتصادية بالتالي يكون وقعه ذا أثر إيجابي على التنمية المستدامة.

أ ـ واقع تعليم المرأة .

تبقى الحاجة إلى التعلم ضرورة من ضرورات البقاء وإنماء القدرات للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي زمان ومكان، فمع تطور الحضارة الإنسانية وتعقيداتها أصبح حق للإنسان أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنتظم[69] ، لذلك سعت الدولة العراقية إلى إثبات هذا الحق وتجسيده إلى ارض الواقع من خلال الدستور العراقي لعام 2005 وفق المادة (34/ أولا) " التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة " فعد التعليم عاملا أساسيا لتقدم المجتمع , إذ حرص المشرع على تضمين الدستور العديد من الفقرات التي تناولت حق التعليم الذي تكلفه للجميع فضلا عن مجانيته في جميع المراحل والزاميته في المراحل الابتدائية مع تشجيع البحث العلمي وعلى أساس ذلك سنحاول معرفة هل إن فرص التعليم مكنت المرأة العراقية وهل تصدت لمشاكل الأمية واكتسبت فرص المساواة في التعليم بدلالة ارتفاع معدلات التحاق الإجمالي والصافي، لذلك سنتطرق لواقع التعليم متخذة تطبيق التعليم ما قبل الجامعي ومرحلة التعليم الجامعي ومرحلة التعليم العالي معياراً أساسياً .

1ـ معدلات الأمية بين صفوف النساء..... الحصيلة المعرفية

تتسم مشكلة الأمية بضخامة التعقيد لأنها ترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والصحية للسكان التي توثر وتتأثر بها , بحيث أن أي جهد يبذل في التغلب عليها يعمل عمله في التغلب على المشكلات الأخرى[70]. وعلى الرغم من الحملات التي تم تبنيها في العراق قبل عام 2003 لازال مستويات الأمية بين السكان نساء ورجال , وعلى الرغم ما حققته من انجازات إلا أنها تلاشت انجازاتها وما حققته من تقدم في معدلات انخفاض مستويات الأمية بين السكان بسب الركود الاقتصادي وعقوبات اقتصادية وما تلاحقته بعد عام 2003 من ظروف سياسية وانتشار العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي, كان من أبرز نتائجه ارتفاع معدلات الأمية وعدم الالتحاق بالمدارس في مراحلها المتنوعة ما قبل الجامعي والجامعي , وقد انعكس على معدلات أمية النساء التي زادت من (19.5%) لعام 2005 إلى (28.2%) للنساء مقارنة بالرجال (13%) لعام 2011 [71]. وغالبا ما يعود السبب إلى العادات والتقاليد الاجتماعية فضلا عن كون معظم الإناث يدرسن بمدارس لا تزال اغلبها مبنية من الطين وبعيدة عن أماكن سكناهن مما يحمل الأسرة أعباء مادية موديا إلى قلة التحاقهن بالمدارس [72].

2ـ التعليم ما قبل الجامعي ..... أجيال المستقبل

يتم من خلال التعليم النظامي تنمية الموارد البشرية بدأ من المرحلة الأساسية واستمرار بالإشكال التعليمية الأخرى المختلفة من المتوسطة والإعدادية [73], ففي مرحلة التعليم الابتدائي كان معدل الالتحاق الإناث لعام 1997 (44.6%) و(55.3%) للذكور, ثم ازدادت لتصل إلى (98%) للإناث و (110%) للذكور عند عمر (6-11) والسبب يرجع إلى كون مرحلة التعليم أساس وإلزامي اقره الدستور , إما معدلات الالتحاق في المرحلة الثانوية الصافي بعمر 15- 17 سنة والتي زادت من (16%) للعام الدراسي 2004 - 2005 إلى (21%) للعام 2011-2012 وكذلك ازدياد معدل الالتحاق الإجمالي لنفس ألفئة العمرية والمرحلة الدراسية من 26% إلى 38% للمدة 2004 -2005/ 2011 إلا أن ألفجوة لا تزال كبيرة في هذا المجال ولا يتناسب وحجم الانخفاض الموروث قبل عام 2003 , ولعل التلكوء الحاصل في المرحلة المتوسطة والتي لم تحقق أي تقدم فقد ظل معدل الالتحاق الصافي للفئة العمرية (12-14) سنة محافظاً على معدله 40%, ورغم التطور الحاصل في زيادة معدلات الالتحاق الإجمالي للإناث في التعليم الثانوي والتي ازدادت من (23%) للعام 2004- 2005 إلى (33%) للعام 2011 – 2012 مقابل ازديادها للذكور من (28%) إلى (42%) للمدة من 2004- 2005 /2011 -2012 فإن معدل الالتحاق الصافي يؤكد الزيادات الخجولة للإناث من (16%) لعام 2004-2005 إلى 21% لعام 2011 -2012 والتي لم تختلف بالنسبة للذكور والتي ازدادت من (17%) إلى (21%) للمدة 2004-2005 / 2011-2012 وهذه النسبة تدل على تحقيق النظام التربوي تعادلا في هذا المؤشر على مستوى مرحلة التعليم الإعدادي إلا إن النظام التربوي اخفق في تجسير فجوة الالتحاق الجنسانية في المرحلة الابتدائية حيث كان معدل الالتحاق الصافي للذكور (93%) مقابل (83%) للإناث والمرحلة المتوسطة (40%) مقابل (34%) للإناث مما يؤشر لنا تأثر النظام التربوي بالأعراف والتقاليد الاجتماعية المعرقلة لبقاء البنات على مقاعد الدراسة لا بل كانت أصلب عوداً ولم يتبن النظام التربوي حلولاً في تحقيق فرصة متكافئة للأنثى مع فرصة الذكر . وان استمرار ألفجوة بين المراحل الثلاثة يعكس اختلالاً بنيوياً واضحاً في منظومة البناء المعرفي إذ إن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة والتي هي أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية وكذلك الأمر في المرحلة الإعدادية بالنسبة إلى مخرجات المرحلة المتوسطة , وهذا يعني أن هناك هدراً في ألفرص التعليمية بتلكؤ أكثر من نصف الطلاب والطالبات في كل مرحلة من اجتياز ضمن السقف الزمني المقرر لها [74] . والحال لا يختلف في التعليم المهني والتقني فإننا سنجد أن نسب

التحاق الطلبة بهذا المجال التربوي يتميز بتواضعه على الرغم من أهميتها وخاصة المدارس الصناعية التي بلغ مجموع الطلبة المقبولين فيها لعام2010 من الذكور (13287) ألف طالب في حين لم يتجاوز عدد الإناث(741) طالبة ثم احتلت المدارس التجارية المرتبة الثانية وكان عدد الطلبة المقبولين فيها (2176) طالب في حين كان عدد الإناث (3828)[75] وان ارتفاع هذا العدد المطلق للإناث يعود إلى اعتقادهن بأهمية هذا التخصص وهو المرشح الأكثر قبولا في الكليات الأهلية بما يسمح لهن بإكمال دراستهن الجامعية.

4- التعليم الجامعي بين صفوف النساء..... طموح واسع

يشكو نظام التعليم الجامعي في العراق من اختلال العلاقة مابين الطاقة الاستيعابية للجامعات العراقية وإعداد الطلبة المتخرجين من التربية, مما يشكل تحديا قويا أمام منظومة التعليم على الرغم من جهودها المبذولة في توسيع الطاقات الاستيعابية , بحيث بلغ عدد الصلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية لعام 1997-1998 حوالي (82519) صالب وطالبة وزادت إلى (116308) لعام 2003 -2004 إلى (157560) عام 2010-2011 بزيادة مطلقة قدرها (41252) ألف طالب , وازدادت نسبة الإناث المقبولات(33%)من أجمالي المقبولين لعام 1997- 1998 والتي أخذت بالزيادة لتصل إلى (44.6%) عام 2010 -2011 فانخفضت من (64%) من المجموع الإجمالي عام 2003 -2004 إلى (55.4%) عام 2010 – 2011 لصالح الإناث , مما عزز من ارتفاع معدلات الالتحاق الإناث في التعليم الجامعي وتجسير فجوة النوع , وهذا إن دل على شي فإنه يدل على تنامي إدراك الشابات بضرورة وأهمية التعليم وازدياد وعيهن بشان مستقبلهن القادم وتجاوز حاجز العادات والتقاليد الأسرية التي تمنع أو ترسم حدود التحاقهن في صفوف التعليم كنتيجة للانفتاح المجتمعي الذي تحقق عام 2003 والتي يمكن إنصافها بالتداعيات الإيجابية للعولمة الثقافية والتي أطبعت بآثارها الإيجابية على مستوى تفكير الأسرة بأهمية التعليم للإناث والذكور معاً [76]

3- التعليم ما بعد الجامعي.....المرأة المبدعة

عند متابعة اللوحة الإحصائية لإعداد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا والموزعين على كافة الجامعات العراقية , نتلمس ثمار التفوق والنجاح والإبداع الذي حققه النساء الشابات المتخرجات من الجامعة بالتفوق الذي أهلهن للقبول في الدراسات العليا من أجل الحصول على شهادة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه وبمختلف الاختصاصات لتحقق أحلامها كمبدعة

وفائدة ومستفيدة من الخدمة التعليمية العالية التي توفرها لهن الجامعات الحكومية , وعليه زادت نسبة الإناث الموجودات في الدراسات العليا من حوالي (29%) عام 1997 –1998 [77] إلى (36.3%) لعام 2004–2005 ومن ثم ازدادت إلى (38%) عام 2010 – 2011 [78] , وتعكس هذه النسبة الطموح العالي المغروس في نفوس الشابات من أجل التعلم والوصول إلى مراكز صنع القرار بما يخدم المسيرة الديمقراطية الجديدة في العراق والإعلان عن قدرات المرأة العراقية بعد تمكينها من الولوج في مجالات التمثيل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني في إدارة التنمية .

2ـ واقع صحة المرأة .

الصحة هي المتضمن الثاني الرئيسي المعتمد في أدبيات التنمية البشرية المستدامة كما يعد عنصر من عناصر التمكين المؤسساتية [79], ويرجع سبب الاهتمام إلى إن مستوى الصحة له تأثير هام ومحدد أساسي لمشاركة إفراد المجتمع خاصة المرأة فإذا كانت تتمتع بصحة جيدة فإنها سوف تساهم بقدر كبير في العملية الإنتاجية ، لذلك سعى النظام الصحي في العراق إلى تحسين المؤشرات الصحية غير إن النظام الصحي لم يضمن بعد العدالة في الحصول على الخدمات لجميع السكان بالرغم من مناداة الدستور العراقي وفق المادة (31) أولا بان (لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية) كذلك المادة (29/ أولا /ب) تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشىء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم) وهذه الزيادة في قدراتهم وإمكاناتهم يستثمرونها في سوق العمل لزيادة المشاركة الاقتصادية بالتالي ينعكس إيجابياتها على باقي جوانب حياتهم .

1 . مؤشر العمر المتوقع للحياة

يلخص مؤشر توقع الحياة عند الولادة مجمل تأثيرات العوامل الصحية على صحة وبقاء الفرد ذكر كان أم أنثى فهو يقدر بمتوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد إذا ما تعرض لاحتمالات الوفاة في العمر المتتابعة منذ لحظة ولادته حيا , وعلى أساس ذلك نجد أن العراق سجل معدلات توقع عالية في عام 1990 (60) سنة لتسجل النساء معدل أعلى من المجموع (61%) والرجال (59) سنة هذه النسب كانت تعكس مستوى الصحي المتحسن الذي عم حياة سكان العراق خلال تلك ألفترة لكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة متأثرة بظروف الحصار الاقتصادي

والحروب والعنف مما أدى إلى تراجع الأوضاع الصحية , ولكن تغير الوضع السياسي الاقتصادي بعد عام 2003 أدى إلى تحسن المستوى المعيشي انعكس إيجابيا بعد ست سنوات مؤدياً إلى ارتفاع معدل توقع حياة النساء إلى (71) و(67) للرجال عام 2011[80] , لان النساء يتمتعن بأفضلية بيولوجية (لديهن مقاومة أكبر للأمراض التي تسبب الوفاة) واجتماعية (بكونها أقل تعرضاً من الذكور لمخاطر العمل والمهن الصعبة) [81].

2. مؤشر صحة الأمهات

شهدت خدمات الرعاية الصحية الأولية للام والطفل تطوراً نسبياً ملموساً ويقصد بها خدمات الرعاية الصحية المقدمة للام قبل الحمل وإثناء الحمل وبعد الولادة وعند تتبع واقع الجهود المبذولة لتحسين الخدمات الصحية في حصول المرأة على الرعاية الصحية في العراق نجدها محدودة بسبب الحروب والحصار الاقتصادي مما انعكس على المؤسسات الصحية التي افتقرت للكوادر والمعدات المناسبة فضلا عن قلة الموارد وانخفاض الإنفاق نتيجة تعبئة النفقات صوب التسليح العسكري آنذاك , معرضة إلام للخطر إثناء وبعد الولادة لتسجل في عام1999 (291) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية فيما بعد أخذت تتجه للانخفاض لتصل عام 2011 إلى (84) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية[82],مع ذلك لا تزال النسبة مرتفعة مما يؤشر جملة من المخاطر الصحية التي تتعرض لها النساء الحوامل ومستوى الرعاية الصحية الولادية المتوفرة رغم الارتفاع النسبي في معدل الولادات تحت إشراف كوادر طبية مؤهلة بعدما كانت عام 1990 (50%) ولادة لتبلغ عام 2011 [83]حوالي (90%) ولادة تحت إشراف كادر طبي مؤهل .

كما يعتمد مدى وعي إلام بالحصول على خدمات الرعاية بقوة درجة تعليمها على اعتبار ارتفاع مستوى تعليم المرأة ومحو مستوى أميتها يؤدي إلى زيادة مراجعتها للمؤسسات الصحية لتتمتع بالخدمات الرعاية الصحية العامة والإنجابية, كما أن زيادة تعليم المرأة يعمل على تقليل معدلات وفيات الأطفال وفقا لإحصائيات عام 2006 بان انخفاض نسبة وفيات الأطفال الرضع من (42) حالة وفاة للمرأة غير المتعلمة إلى (23) حالة وفاة لكل ألف مولود حي للمرأة الحاصلة على تعليم المتوسط فأعلى , كما انخفض معدل الوفيات الأطفال دون سن الخامسة من (49) وفاة لكل ألف مولود حي للنساء غير المتعلمات لتنخفض إلى (37) وفاة للحاصلة على تعليم ثانوي فأعلى, وعند مقارنتها في بيانات عام 2011 [84] نلاحظ أنها انخفضت بدرجة أكبر لوفيات الأطفال الرضع وما دون سن الخامسة من العمر.

3. مؤشر الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

يتأثر الطلب على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى حد كبير بمستوى الخدمات ونوعيتها وتكلفتها وسهولة الوصول إليها , ولذلك يعد اختيار الوسيلة المناسبة لتنظيم الأسرة امرأ هاما للنساء والأطفال معا , وذلك لمنع الأحمال المبكرة والمتأخرة جدا والمباعدة بين الولادات وتحديد عدد الأطفال , وقد أظهر أن النساء الشابات أقل ميلاً لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة من النساء المتقدمات بالسن فقد استخدمت (21%) من النساء المتزوجات بعمر (15-19سنة) مقارنة بنسبة (36%) من الأعمار (20-24 سنة) و(64%) من الأعمار (40-44 سنة) وربما يكون السبب في إن النساء الصغيرات يردن المزيد من الأطفال , كما تتضاءل نسبة الاستخدام بدرجة كبيرة في حالة النساء اللواتي ليس لديهن أطفال أحياء وكلما زاد عدد الأطفال الأحياء للمرأة كانت أكثر ميلاً لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة وتصل نسبة الاستخدام إلى (53%) بين النساء في المناطق الحضرية و(44%) في المناطق الريفية ويرجع إلى عدم وعي المرأة بأهمية تنظيم الأسرة أو زيادة رغبة الأزواج في إنجاب المزيد في الأطفال [85] . كما يبين مسح صحة الأسرة إن (92%) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج كن حوامل سابقا في مرحلة ما من حياتهن وان كانت هناك فروق بسيطة حسب مكان السكن (حضر وريف) أو المناطق أو المستوى التعليم , كما إن النسبة ترتفع مع تقدم العمر حتى تصل ذروتها (98.4%) لدى النساء في نهاية سن الإنجاب (45-49) سنة ومن الواضح أن المرأة في الريف تتحمل أعباء إنجابية تفوق حوالي الربع مما هو الحال بالنسبة للمرأة الحضرية بسبب سوء الخدمات الصحية في الريف وهي أدنى كمية ونوعية من المناطق الحضرية[86].

ثالثا ـ واقع دخل المرأة

يعد مؤشر الدخل أحد الحقوق الأساسية للفرد سواء كان رجل أو امرأة , ويقاس بمتوسط نصيب دخل الفرد والذي يعكس الدخل المادي وليس رفاه الحقيقي , ويتم الحصول عليه نتيجة مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية ,واستنادا للدستور العراقي الذي يبين في نص المادة (14) " إن العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي " فضلا عن كون المادة (22/ أولا) توضح إن " العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة " يحصل عليها ليحقق مستوى معيشة لائقاً , مما يتضح إن الدستور العراقي لا يفرق بين دخل المرأة والرجل الذي يمكن التوصل إليه من خلال مؤشر متوسط نصيب الفرد .

1. متوسط نصيب دخل الفرد

يعد نصيب الفرد من الدخل القومي أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التطور الاقتصادي للبلد , لذلك عد نصيب الفرد من الدخل أحد أهم عناصر التمكين الاقتصادي , لا بل يعد من أهم المؤشرات التي يسعى لتحقيقها التمكين من خلال رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع , ويلاحظ أن الدخل القومي في العراق اتسم بصفة التذبذب لفترة ما قبل عام 2003 نتيجة تأثره بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك , ليسجل مستوى الدخل القومي (13235490) دينار عراقي محققاً بذلك مستوى منخفضاً من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والبالغ (600358) دينار عراقي لعام 1997[87] ويرجع سبب الانخفاض في دخل الفرد لظروف الحصار والركود الاقتصادي التي مر بها البلد تلتها فرض العقوبات الاقتصادية وارتفاع المديونية كان من نتائجها توقف الصادرات النفطية التي ارتبطت بشكل خارجي بالأسواق العالمية , فيما بعد طبق قانون النفط مقابل الغذاء مما أدى إلى تفاقم مستويات الفقر واستشراء ظاهرة تأنيث الفقر استنادا إلى متوسط نصيب الفرد الذي استمر بالانخفاض لغاية عام 2003 ويعود سبب ذلك الظروف السياسية والاقتصادية للبلد والتي أنشأتها الحروب وازدياد العنف والإرهاب وتخريب البنية التحتية مما نجم عنها تردي المستوى المعيشي للأفراد , لكن سرعان ما ارتفع الدخل القومي إلى (143029609.2) دينار عام 2010 وذلك بمعدل تغير سنوي قدره (18.8%) وان هذه الزيادة تحققت مدفوعة لتلازم العوامل الدولية والمحلية معا لتترك الأثر ألفاعل في تحقيق تلك الزيادة وعند النظر إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المرتفع إلى (4409513.3) وبمعدل تغير سنوي (15%) [88].

2. المرأة وقوانين العمل والأجور

اثبت الواقع بأنه هناك علاقة ترابطية وثيقة بين ظروف العمل من جانب وسياسات التشغيل والإنتاجية من جانب أخر , فالأجر المناسب العادل ووجود الأمن الوظيفي والحرية النقابية والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية فضلا عن توفير وتحقيق شروط العمل اللائق جميعها عوامل تعمل على تحقيق معدلات إنتاج أعلى ونمو اقتصادي مستدام ومساهمة فاعلة في تخفيض معدلات الفقر.

لذا سعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى الاهتمام بالمرأة وإعطاءها حقوقا إضافة إلى الحقوق التي يتمتع بها الرجل وفق قانون العمل لعام 2010 بنص المادة (34)" المساواة بين

اجر المرأة والرجل على عمل من ذات المهنة " [89] هذا يفسر لنا أن قوانين العمل في العراق تكفل المساواة هذا في ظل سياسات تشغيل المطبقة إن صح تسميتها بالارتجالية واللحظوية , ناهيك عن الوضع الأمني غير المستقر وازدياد العنف في البلاد , فضلا عن الوضع الاقتصادي الراكد وغياب دور فاعل للقطاع الخاص , مما أسهم في ارتفاع مستويات البطالة والتي تم بموجبها حل بعض الوزارات وتجميد باب التعيين الحكومي وعدم فتح بابه إلا في بعض الوزارات المستحدثة منها وزارة التربية والتعليم ووزارتي الدفاع والداخلية مما أدى إلى خلق فرص عمل للرجال أكثر من النساء , وهذا يفسره معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الذي احتل منصبا لم يتجاوز (14.7%) مقابل (73%) للرجل عام 2011[90] , وما هو إلا إعلانا ضمنيا على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء (20.7%) مقابل (9.2%) للرجال لنفس العام في سوق العمل الذي يحكمه قوانين العمل المطبقة وخاصة القطاع الحكومي والتي يزداد فيه نسبة العاملات (60%) مقابل (36%) للرجال عام 2011 في حين كانت نسبة العاملات في القطاع الخاص (39%) و(62%) للرجال [91], هذا يفسر لنا رغبة المرأة للعمل بالقطاع الحكومي لكونه لا يسمح بالتميز في الأجور, كما يضمن حصول المرأة على دخل ثابت ومستقر يحظى بتغطية اجتماعية من قبل قانون التقاعد , غير أن هناك تميزاً في القطاع الخاص لصالح الرجال مما يجعل العديد من الوظائف التي يشغلها عبارة عن وظائف ذات أجور متدنية ليبلغ متوسط أجور الرجال لعام2011 (143) ألف دينار في حين لم يتجاوز متوسط الأجور النساء (117) ألف دينار , ويرجع سبب ذلك التميز ليس فقط في سوق العمل فحسب وإنما تدني المهارات التي تمتلكها المرأة , مما يؤدي إلى ضعف إنتاجها بالتالي يخلق تباين في مستوى النشاط الاقتصادي مما يفقد النساء أمنهم الوظيفي فيهز أركان أمنهم الإنساني [92].

لذلك ومادام العراق يأخذ بمسار التحول إلى اقتصاد السوق عليه إن يعالج أبرز كلف التحول الاجتماعية والمثبتة على أساس التميز الجندري في منح الأجور لنهوض لخلق سوق عمل لائق وزيادة انتاجيتها لتكون شريكا فاعلا في دعم مسار التنمية وتجاوز كلف التحول إلى اقتصاد السوق [93].

الفصل الثالث: مقترح لبرنامج وطني لتمكين المرأة اقتصاديا في العراق

كشف الواقع جملة من التحديات أدت إلى تراجع دور المرأة في عملية التنمية وضعف مساهمتها في التحولات الاقتصادية والاجتماعية مما يستلزم تبني برنامج وطني من شانه إن يساهم في تعزيز قدراتها ويعظم من مشاركتها الاقتصادية بما يجعلها شريكا فاعلا ومقتدرا ومنجزا ودافعا عملية التنمية المستدامة في العراق وخاصة إذا ما عرفنا أنها تشكل (50%) تقريبا من إجمالي السكان وإنها (50,2%) من إجمالي السكان النشطين اقتصاديا لعام 2011 وأن الإناث الشابات يشكلن (28%) من إجمالي الشباب في ألفئة العمرية (15- 29) سنة , ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية سنبني برنامجاً وطنياً هذا البرنامج له مرجعيات وأهداف ويتضمن سياسات وبرامج ومبادرات لتمكين المرأة العراقية اقتصاديا ويعزز من مشاركتها في عملية التنمية المستدامة.

أولا ـ مرجعيات البرنامج

إن البرنامج المقترح والذي يحمل عنوان(امرأة عراقية مقتدرة فاعلة منجزة) استند إلى عدة مرجعيات منها أحكام الدستور العراقي وقانون العمل العراقي وقانون الأمية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية العراقية والاستراتيجيات والبرامج ومناهج العمل المعتمدة وطنياً ، التي تدعو جميعا إلى احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

ثانيا ـ شركاء البرنامج

إن للبرنامج شركاء عن طريقهم تخلق شراكه حقيقية فاعله ومنجزة , هذه الشراكة تقع بين ألقطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمرأة ذاتها.

ثالثا ـ رؤية البرنامج

توليد بيئة تمكينية تحقق التغيير والتأهيل والتفعيل والمشاركة للمرأة العراقية بما يضمن توسيع خياراتها المتاحة وتلبية حقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق أمنها الإنساني يضمن مشاركتها الاقتصادية .

رابعا ـ رسالة البرنامج

تجذير وعي ثقافة المرأة وتمكينها لكي تكون شريكاً فاعلاً ومشاركاً في تحقيق التنمية المستدامة مما يتطلب تبني سياسات وبرامج ومبادرات للارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي

والتأهيلي لكافة النساء وتحديدا من هم في سن العمل من خلال تخصيص الاستثمارات للجوانب التعليمية والصحية والتدريبية من منظور النوع الاجتماعي سعيا للوصول إلى موازنات متخصصة وحساسة وصديقة للمرأة ومستجيبة لتطوير عناصر تمكين المرأة وخطط تنموية ذات أهداف ستراتيجية التي من أولوياتها رفع نسبة مشاركتها الاقتصادية وكذلك السياسية والاجتماعية وتحقيق التوازن الاجتماعي وتكافؤ ألفرص ونشر ثقافة الاجتماعية الداعمة لإنصاف المرأة بمساهمة الجهات المعنية كافة .

خامسا ـ الأهداف ووسائل البرنامج

يسعى البرنامج الوطني إلى ترجمة الرؤية من خلال تبني مجموعة من الأهداف ووسائل تحقيق تلك الأهداف والتي تعبر في جوهرها عن سياسات كلية قطاعية ومكانية لتمكين المرأة اقتصاديا معززا مشاركتها في التنمية وهي كالأتي:

الهدف الأول ـ ضمان تكافؤ ألفرص للمرأة العراقية في التعليم بجميع مستوياته.

وسائل تحقيق الأهداف ـ

1. تخفيض معدلات الأمية للإناث من (28%) لعام 2011 ليصل إلى مستوى (17%) * عام 2016 ما يتطلب رصد عوامل توزيع ظواهر الرسوب والتسرب بين البنات من النواحي الجغرافية من حيث علاقتها بالفقر والتفكك الأسري , فتسرب الفقراء معالجته عن طريق وضع برامج لتوفير احتياجات بنات الأسر ألفقيرة (الملابس , القرطاسية , وغيرها) خصوصا الأسر التي ترأسها الأرامل والمطلقات [94] , فضلا عن جعل المدارس البنات قرب المجمعات السكنية واعتماد نظام المدارس الصغيرة في المناطق الريفية [95] والسعي لوضع برامج تعليم الكبار ومحو الأمية بما يحقق فتح مراكز محو الأمية وخصوصاً في المناطق ألفقيرة والريفية والنائية[96] .
2. زيادة نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي إلى مستوى (100%)* عام 2016 وهذا يتطلب مد إلزامية التعليم إلى المراحل المتوسطة[97].
3. تحسين نوعية الإنفاق الحكومي على التعليم وخاصة التعليم الأساسي وبشكل خاص للفتيات [98] , وتوسيع المشاركة من خلال تشجيعها على التحاق بألفروع العلمية والتقنية وبالمهن التي عادة تنسب للرجال [99] وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي وتفعيل الابتكار العلمي والتكنولوجي من خلال حاضنات الإعمال والابتكار التقني [100].
4. تغير الصورة النمطية في مناهج التعليم وإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في مناهج التعليم كافة [101] .

الهدف الثاني :- رفع مستويات الصحية للمرأة .
وسائل تحقيق الأهداف والمتمثلة بالآتي:

1. الاعتدال في معدل الخصوبة الكلية لتتحقق هذا المعدل عند المستوى (3) مولودا في عام 2016 من خلال المشاركة في البرامج والحملات الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الصحي لدى المرأة حول قضايا الصحة العامة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإرشادها إلى إتباع الطرق الصحيحة للمباعدة بين الحمولة ومعرفة سن الإنجاب وما هي الوسائل المتقدمة لمنع الحمل وفوائدها وسلبياتها[102] .
2. تخفيض معدل وفيات الأمهات من (84) وفاة لكل 1000ألف ولادة حية عام 2007 إلى (64) * وفاة لكل1000 وتخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع من مستوى (32) بألف عام 2011 إلى المستوى المطلوب تحقيقه (28) ونسبة وفيات الأطفال دون الخامسة البالغة (38) إلى (33) في عام 2016 مما يستدعي زيادة معدل الإنفاق الحكومي على الصحة العامة وبشكل خاص للصحة الإنجابية [103] واستنهاض جميع وسائل الإعلام المعنية بقضايا الصحة والصحة الإنجابية بالذات اتجاه المناطق الريفية والنائية[104] , وتدريب كوادر الصحة النسائية في مجالات طرق التوعية والتثقيف الصحي والمشورة والإرشاد وعمل المواد التثقيفية[105].
3. زيادة نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف صحي وكادر متخصص من (98%) لعام 2011 ليصل إلى مستوى (100%) *لعام 2016 بتوسيع وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وإعداد مراكز صحية تعنى برعاية المرأة الحامل وإلام والطفل[106].

الهدف الثالث :- تخفيض فقر النساء إلى النصف .
وسائل تحقيق الهدف :

1. تعزيز دور وزارة المرأة في متابعة وتنفيذ إستراتيجية الفقر وخاصة ما يتصل بتقليص فقر النساء[107] .
2. يستدعي التدخل الموجه في مجالات التنمية البشرية كالتعليم الأساسي والخدمات الصحية وتعزيز القدرات ولاسيما قدرات المرأة [108].
3. تشجيع النساء ألفقيرات على إنشاء مشروعات صغيرة ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة وبضمانات حكومية بالأفضلية للمسؤولين عن إعالة الأسر من الرجال والنساء وبشكل خاص في المناطق ألفقيرة [109].
4. إنشاء بنك صديق للنساء ألفقيرات يضمن لهن تقديم القروض من أجل تمويل المشاريع الصغيرة [110]
5. تبني وتكفل حسن تطبيق نظام شبكة الحماية الاجتماعية للفئات التي تقع تحت خط الفقر[111].
6. التوسع في بناء مشاريع لوحدات سكنية ملائمة للفقراء خاصة للنساء الأرامل والمطلقات للقضاء على العشوائيات [112] .

7. تبني سياسة تشجيعية تستهدف الانتقال بالنساء الأرامل والمطلقات من اعتمادهن على الدعم الرعائي إلى الدعم الإنتاجي سعيا لتعزيز مشاركتهن الاقتصادية[113] .

الهدف الرابع .- تعزيز مشاركة المرأة في العملية التنموية.
وسائل تحقيق الهدف.

1. سياسة اتفاقية مستجيبة للنوع الاجتماعي [114].
2. تطوير واقع المرأة وتنمية قدراتها كمواطنة وتحرير طاقاتها الإبداعية وتوسيع فرص مشاركتها وخياراتها ويتم من خلال منظومة من التشريعات القائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ ألفرص وإدماج قضايا المرأة في أولوياتها خطط وبرامج التنمية المستدامة [115].
3. توعية المجتمع بقضايا المرأة يرتقي بمكانتها وقدراتها على المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات بما يعززها دورها الإيجابي في الأسرة والمجتمع [116] .
4. بناء إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة العراقية [117].
5. تفعيل دور منظمات المجتمع النسوية المحلية باتجاه توعية المجتمع بأهمية مساهمة المرأة اقتصاديا[118]

الهدف الخامس .- اقتصاد مناصر لعمل المرأة وداعم لمزيد من المشاركة الاقتصادية.
وسائل تحقيق الهدف.

1. زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة من (14.7%) عام2011 ليصبح (30%)* لعام 2016 من خلال صياغة سياسة اقتصادية جديدة محورها يرتكز على تحرير السوق و دعم القطاع الخاص على اعتبار انه لا يشكل ضرورة اقتصادية فقط بل ضرورة كأداة للنهضة المتوخاة في العراق مما يعمل على خلق فرص عمل تستوعب إعداد كبيرة من العاطلين خاصة النساء [119] .
2. تخفيض معدل البطالة للإناث من (20.7%) في عام 2011 ليكون في مستوى (16.4%) *عام 2016 وتخفيض معدلات العمالة الناقصة للإناث إلى النصف في عام 2016 , وهذا يتطلب إعادة تشغيل قطاع الصناعة والزراعة لما لها من أثر هام في امتصاص البطالة [120] , فضلا عن وضع سياسة للمنشات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء وتقديم القروض وإعفائها لبعض متطلبات الضمانات لتلك المشاريع[121] .
3. إزالة الحواجز إمام الاستثمار في المشاريع وأحداث تغيرات نوعية في الثقافة السائدة القائمة على التميز الجنسي وعلى تصورات سطحية عمل المرأة[122] .

4. تبني أسلوب حاضنات الإعمال التكنولوجية بهدف تطوير المشاريع الصغيرة للنساء ودعمها للتجاوز مرحلة الانطلاق الاقتصادي لها وبذلك تهيئا الحكومة المناخ المناسب والملائم والصحيح لتطوير القطاع الخاص , وخلق مجتمع سيدات الإعمال اعتمادا على أسس اقتصادية وظروف عمل سلمية[123].
5. تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة العراقية في مختلف مجالات العمل وعلى كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة المهن التقنية لاكتساب المهارات المطلوبة لمواكبة الاقتصاد الرقمي[124].
6. إتخاذ الإجراءات السليمة لإعادة توزيع قوة العمل النسوية توزيعا عقلانيا بحيث نقضي على حالة التركز في قطاع الخدمات محققين بذلك توزيع وفقا للاحتياجات ألفعلية والحقيقية في القطاعات الاقتصادية [125].
7. تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل العراقية وخاصة المرأة من خلال رفع مستوى ومهاراتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل العراقي بما يعزز بالنتيجة من ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي [126] .

الهدف السادس :- خلق بيئة تشريعية قانونية مناصرة للمرأة .

وسائل تحقيق الهدف :

1. دراسة التعديلات الضرورية بما يتناسب مع الدستور والتزامات العراق تجاه المجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق باتفاقية القضاء على كافة إشكال التميز ضد المرأة [127].
2. ضرورة توعية المرأة بالقوانين والتشريعات التي تسعى نحو توظيف حقوقها الاجتماعية والاقتصادية مثل حقها بملكية الأراضي الزراعية وحق الإرث وحق التعليم والصحة والمساواة بينها وبين الرجل وكذلك توعيتها بحقوقها في قضايا الزواج والطلاق [128].
3. تمكين المرأة العاملة للحصول على حقوقها الكاملة في العمل بشكل مساو للرجل , وذلك عن طريق وضع قانون للعمل وحث الدولة على إصدار قوانين تنظم رياض الأطفال والحاضنات , لتتناسب مع نظام العمل منها خاصة فيما يتعلق بأوقات الدوام[129] .
4. الاهتمام بالقوانين المتعلقة بالمرأة بما يشمل ذلك تناول تعديل القوانين المجحفة بحق النساء وتعديل قانون العقوبات وتعديل قانون الجنسية بإعطاء المرأة جنسيتها لأولادها [130]
5. إيجاد جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لتعديل وإلغاء القوانين التي تشكل تميزا ضد المرأة [131].

الهدف السابع :- مساهمة المرأة وتوعيتها في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة[132]

وسائل تحقيق الهدف تتمثل بالاتي :

1. إشراك المرأة في وضع خطط وتشريعات السياسة البيئية ذات الأثر المباشر على صحتها وصحة أسرتها [133] .
2. إجراء بحوث ودراسات ومسوحات ميدانية ونشر البيانات المتعلقة بدور المرأة في حماية البيئة [134].
3. توفير مصادر المياه الصالحة للشرب تواكبها نظم الصرف الصحي في الناطق الريفية بأية وسائل للاستفادة من المخلفات البيئية واستصلاح الأراضي الزراعية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وغير الملوثة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والعمل على تدريب المرأة على استخدامها[135] .
4. رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة من خلال إدماج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر[136] .
5. أنتاج مواد إعلامية لتوعية المرأة بالسلوكيات الرشيدة التي من شانها الحفاظ على البيئة [137] .
6. أعداد وتنفيذ برامج توعية بيئية تعتمد على تفعيل دور المجتمع المدني وبذل الجهود لإدماج منظور النوع الاجتماعي في إدارة الموارد الطبيعية[138].

الهدف الثامن :- الحد من العنف ضد المرأة .

وسائل تحقيق الهدف :

1. تعديل المواد القانونية التي تشجع على العنف ضد المرأة .
2. توفير برامج لإعادة تأهيل النساء المعنفات [139] .
3. وضع خطط متكاملة لبرامج إعلامي وتثقيفية تهدف إلى نشر وشرح حقوق الإنسان للمرأة وفق نصوص الدستور والاتفاقيات الدولية المعنية التي صادقت عليها الحكومة العراقية [140]
4. اعتماد إجراءات وقائية وتدريب الموسوسات المختصة لمناهضة العنف ضد المرأة [141].
5. أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، ولا سيما في ميدان التعليم، لتعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية للرجل والمرأة ولإزالة التحيز والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى المستندة إلى دونية أي من الجنسين أو تفوقه أو القوالب الجامدة فيما يتعلق بدور الرجل والمرأة[142] .
6. زيادة وعي المجتمع حول مفهوم العنف ضد المرأة وسياقه الاجتماعي الثقافي ومخاطرة الاجتماعية والاقتصادية والصحية علة الفرد الأسرة والمجتمع [143].

الاستنتاجات

1. بدايات ظهور مفهوم تمكين المرأة اقتصاديا بالمطالبة الواسعة من قبل نساء العالم الثالث بإعطائهن حقوقهن .
2. احتلت المرأة العراقية مكاناً ثانوياً في العقود الماضية إلا إن عام 2003 وما بعده يمثل نقطة مضيئة اتجاه تحرير المرأة العراقية من القيم والتقاليد البالية , القوانين الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .
3. أن نصف سكان العراق من الذكور وبنسبة (50.1%) والنصف الأخر تقريبا من الإناث وبنسبة (49.7%) مما يؤكد على أهمية الإناث كمورد اقتصادي يساهم في عملية التنمية , ويبرز بموضوعية أهميته كاحتياطي يضاف لقوة العمل من الذكور .
4. ميزان القوى العاملة يؤشر لنا ارتفاع نسبة الذكور النشطين اقتصاديا في كافة القطاعات إلى (73%) مقابل انخفاض نسبة الإناث النشطات اقتصاديا (14.7%) عام 2011 مما يدل ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بالرغم من أنها تميل إلى التعادل مع الذكور من حيث الكم والنوع , بدلالة ارتفاع نسبة بطالة الإناث من عمر (15فاكثر) إلى (20.7%) مقابل (9.2%) للذكور.
5. نسبة الإناث العاملات في قطاع الزراعة والتعليم يفوق نسبة الذكور العاملين في تلك القطاعات.
6. انخفاض نسبة العاملات في القطاع الخاص مقارنة بالذكور وتركز قوة العمل النسائية في القطاع الحكومي وبنسبة (60%) يقابلها (39%) من النساء في القطاع الخاص لعام 2011 مما يفسر البحث الدائم للمرأة عن العمل في القطاع العام ومحدودية القطاع الخاص في توفير فرص العمل , الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد عدد النساء اللواتي يعانين من البطالة. وانخفاض نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص غير المحمي (41 %)عام 2011 مقابل (59%) للنساء العاملات بعمل محمي في القطاع الحكومي مما يدل كثرة النساء في العمل المحمي (القطاع الحكومي) والذي يعتبر ملاذاً آمناً لعمل النساء واستمرار تزايد معدلات العمالة الناقصة النسوية.
7. تمكنت المرأة في العراق بعد عام 2003 أن تحقق تغييراً جذرياً في واقعها السياسي واستطاعت أن تحقق نسبة مشاركة فاعلة في البرلمان (25%) 2011 كذلك في انتخابات المحافظات والأحزاب والتنظيمات السياسية مع تراجع واقع مشاركة المرأة على صعيد السلطة التنفيذية وشغل الحقائب الوزارية.
8. في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شهدت المرأة العراقية تقدماً خجولاً بنسبة استخدام الحاسوب من (5- فأكثر سنة) (9.5%) مقابل (17.7%) للذكور.
9. وفي المجال الصحي ارتفع الوعي الصحي للمرأة في مجال الحمل والولادة بدلالة ارتفاع نسبة الولادات فبلغت نسبة الأمهات اللواتي يلدن بمساعدة طبيب أو ممرضة (99%) عام 2011 .

10. ارتفاع توقع الحياة للمرأة إلى (71) سنة عام 2011 مما يدل على انخفاض وفيات الأمهات إلى (84) وفاة لكل 1000 ألف ولادة حية لنفس العام.

11. أما في مجال التعليم فقد حصلت المرأة العراقية على مستوى متقدم جداً في جميع المراحل التعليمية فعند المرحلة الابتدائية بلغت البنات (98%) والثانوي (33%) والجامعي (55.4%)التعليم العالي (38%) لعام 2011 .

التوصيات

أوضحت الدراسة أن مفهوم تمكين المرأة اقتصاديا وتطبيقه يعد عملاً هاماً ينقل المرأة نقلة نوعية تتمكن من خلالها من امتلاك القوة لتصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنمية الذات وتطوير قدراتها وإمكاناتها وفعالياتها ووجودها فتعزز من قدراتها في المشاركة والاختيار الحر, وعليه لابد من تبني البرنامج الوطني المقترح بمضامينه الخاصة والمتمثلة بسياسات كلية وقطاعية لتمكين المرأة اقتصاديا في العراق .

المصادر

القران الكريم

1- رأفت صلاح الدين , المرأة بين الجندر والتمكين , وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع : www. Lagan line.com

2- رمضان خميس, زكي الغريب, سنة التمكين في ضوء القران الكريم . الوثيقة الالكترونية المتوفرة على الموقع : www.manaratweb.com

3- يحيى ملحم , التمكين مفهوم إداري معاصر , المنظمة العربية للتنمية الإدارية , 2009 , ص293.

4- اسماعيل سراج الدين , حقوق المرأة – خطوات نحو تحقيق الإصلاح , مطبعة الإسكندرية , مصر , 2008 , ص21.

5- نبراس عدنان المطيري , المرأة والتنمية المستدامة في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام 1995 دراسة تحليلية اجتماعية لواقع المرأة العراقية, جامعة بغداد , 2005 ,ص 59 .

6- الأمم المتحدة , المؤتمر الرابع المعني بالمرأة, بكين, الصين, 1995.

7- معنى التمكين في اللغة , وثيقة الكترونية متوفر على الموقع :- www. Ejabat .google .com

8- احمد مختار عمر , معجم اللغة العربية المعاصر , المجلد الأول ,الطبعة الأولى , القاهرة , مصر , 2008, ص2115 .

9- عبد السلام بشير الدويبي, الإطار المفاهيمي القياسي لإستراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية , وثيقة الكترونية متوفر على الموقع : www.swideg.com .

10- Nedja Chatti , Women's Empowerment, The University College of Sodertorn, 2005, p16

10- يوسف بن يزة , التمكين السياسي والتنمية الإنسانية دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003-2008 , رسالة ماجستير العلوم السياسية كلية الحقوق , الجزائر ,2010, ص20.

11- رائدة أيوب , الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري , منظمة المرأة العربية ,2010 , ص 88 .

12- علي عبد محمد سعيد الرأوي , التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية , دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي , بيت الحكمة , 2000,ص186 .

13- معتز بالله عبد ألفتاح , ابتسام ألكتبي , علاقات النوع الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية , منظمة المرأة العربية ,2010 ص 226-225 .

14- أيهم أسد , التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكين الاجتماعي , 2008 , وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع : nesasy.org/index.php

15- نوزاد عبد الرحمان الهيتي , التنمية المستدامة الإطار العام ,وتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة , الإمارات , 2009 ص 28 .

16- ميشيل توادور , التنمية الاقتصادية , دار المريخ للنشر ,الرياض , المملكة العربية السعودية, 2009 , ص358 .

17- كريستين أية , لوناردیني , حقوق المرأة ,عمان , الأردن ,2004 ص60 -61

18- ميشيل توادور, ص375-376 .

19- حسن لطيف الزبيدي , المرأة في العراق مقاربة من منظور النوع الاجتماعي , بيت الحكمة , المرأة والتنمية البشرية في العراق الجديد ,2008 ,ص 17.

20- جورج القصيفي , التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) , التنمية البشرية في الوطن العربي , 1995, ص 90 .

21- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو النهوض بالمرأة في الوطن العربي ,عمان ,الأردن ,2005 , ص69.

22- ندى سليم هديوة , عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي دراسة ميدانية عن مدينة اللاذقية , جامعة دمشق , سوريا , 2007 , ص 4-5.

23- المصدر السابق نفسه .

24- وفاء جعفر المهداوي , دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي , بحث غير منشور ,1994, ص4.

25- ديانا عاطف مندور , وضع المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , مركز البحوث الاجتماعية ,الجامعة الأمريكية , القاهرة , مصر , 2009,ص 47.

26- الجمعية العامة , المساواة والتنمية المستدامة بين الجنسين , الأمم المتحدة , 2011, ص3.

27- سميرة صبح , تمكين المرأة في سورية , السياسات والمؤسسات ذات الصلة , المركز الوطني للسياسات الزراعية , سوريا , 2008 , ص 3.

28- اليونتفيم , التغير لتحقيق التنمية المستدامة , دليل تدريبي لدمج النوع الاجــتماعي , عمان , الأردن ,

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي, 2002 , ص 47.

29- جمعية الاقتصاديين العراقيين , تقرير التنمية البشرية 1995 , بغداد , العراق , 1995, ص 19.

30- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية 2010 , العراق.

31- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , أرقام ومؤشرات , 2012. العراق ,2012 .

32- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية , 1997 , 2010 , العراق.

33- وزارة التخطيط , ورقة خليفة أعدت لإغراض كتابة مسودة وثيقة خطة التنمية الوطنية 2013- 2017 , دائرة التنمية البشرية , غير منشورة, العراق .

34- وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 , العراق ,2009 , ص 35.

35- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مسح شبكة المعرفة العراق(IKN) , 2011 , العراق .

36- وزارة التخطيط الجهاز المركزي, للإحصاء, إحصاءات المرأة والرجل, قضايا وإحصاءات 2009, ص40.

37- وفاء جعفر المهداوي , تمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة قادة وشركاء ومستفيدين ,مسودة أولية لورقة خلفية لإغراض إعداد الإستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة بالتعاون مع شركة (أكفا) للتدريب والتطوير, العراق , 2012 , ,ص 47-48.

38- وزارة التخطيط الجهاز المركزي, للإحصاء, إحصاءات المرأة والرجل, قضايا وإحصاءات 2009, ص44.

39- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مسح شبكة معرفة العراق2011(IKN), مصدر سابق.

40- المصدر السابق نفسه .

41- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مسح التشغيل والبطالة 2003, 2006. 2008 , وأرقام ومؤشرات 2012 , العراق .

42- وزارة التخطيط الجهاز المركزي, للإحصاء, إحصاءات المرأة والرجل, قضايا وإحصاءات 2009, , ومسح شبكة المعرفة العراق(IKN) , 2011 , مصدر سابق .

43- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 , أبو ظبي , الإمارات , ص40 .

44- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , وثيقة سياسة التشغيل الوطنية , 2010 , مصدر سابق . ص53 .

45- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المرأة والرجل في العراق : قضايا وإحصاءات 2009.و مسح شبكة معرفة العراق للعراق IKN 2011 , مصدر سابق

46- أيمان بيبرس , المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي , جمعية نهوض وتنمية المرأة في قضايا النوع والتنمية , اليمن, 2002 , ص1

47- حسن لطيف كاظم الزبيدي , المرأة في العراق مقاربة من منظور النوع الاجتماعي , مصدر سابق , ص 8.

48- رعد ناجي جدة , التطورات الدستورية في العراق , بيت الحكمة , بغداد , 2004 , ص 81.

49- كوثر حسين محمد , مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق بين 2003 و2010 ,رسالة ماجستير في القانون العام , الجامعة الإسلامية في لبنان , كلية الحقوق , 2012,ص 46- 49.

50- وزارة المرأة , إستراتيجية النهوض بالمرأة بالعراق , مصدر سابق , ص36.

51- نبيل جعفر عبد الرضا , آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية , وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع : www.ahewar.org/debat/show.art.asp

52- وزارة المرأة , إستراتيجية النهوض بالمرأة في العراق , مسودة أولية , مصدر سابق , ص 36.

53- كوثر حسين محمد , مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق بين 2003 و2010 , مصدر سابق , ص81 .

54- هادي علي عزيز , وجهات نظر في نسبة تمثيل في مجالس المحافظات ,وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع : www.marafea.org

55- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية , تحليل وضع السكاني في العراق 2012 التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف اللانهائية للألفية , العراق , 2012 ,ص 161

56- المصدر السابق نفسه , ص167.

57- أفراح جاسم محمد , العنف الأسري ضد الزوجة , اطروحة دكتوراه غير منشورة , قسم الاجتماع , كلية الآداب , 2007, ص213- 218.

58- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء قسم إحصاءات التنمية , نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمراة العراقية (I-WISH) 2011, ص55.

59- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية , تحليل وضع السكاني في العراق 2012 التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف اللانهائية للألفية , مصدر سابق , ص169 .

60- سميرة موسى البدري , تطورات مستقبلية حول تمكين المرأة وادماجها في العملية التنموية , وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع : www.bintsultan.blogspot

61 - كاظم المقدادي , التلوث البيئي وتداعياته الصحية والاجتماعية ,بحث منشور في الاكادمية المفتوحة , الدنمارك , 2006 ,ص14 .

62- وزارة الصحة , تقرير مسح صحة الأسرة , العراق , 2006 , 43.

63- أزهار جابر , تلوث الهواء والماء : أنواعه ومصادره واثاره , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية , المجلد 19 , العدد 2, 2011,ص8.

64- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المرأة والرجل في العراق إحصاءات تنموية 2012 , مصدر سابق , ص 19.

65- الاتحاد العام لنساء العراق , البيئة والتنمية جدلية التلازم , مؤتمر الدولي الأول للمرأة المنعقد في المغرب , 2009 , العراق , وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع : .. www. Jabha. Net / articles

66- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2008 , العراق , 2009 , ص 9.-11 .

67- المصدر سابق نفسه , ص 33. .

68- Community (ICT) Centres for the Social and Economic Empowerment of Women , 0pcit, p10

69- إبراهيم مراد الدعمة , التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع , دار المناهج, عمان , الأردن , 2009 , ص32.

70- هشام نشابة , نظرة مستقبلية للتربية والتعليم وعلاقتها بمشكلات المرأة العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الثالثة , بيروت , لبنان , 1993 ,ص442 .

71- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مسح شبكة معرفة العراق (IKN) 2011,مصدر سابق .

72- ظافر حميد حسون , دور التعليم في مأزق التنمية البشرية , مجلة كلية التراث الجامعة , العدد السادس ,2010 , ص28.

73- إبراهيم مراد الدعمة , التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع , مصدر سا بق , ص114.

74- علي شديخ الزبيدي , تفاوت توزيع الخدمة التربوية... والفرص التعليمية في العراق , وزارة التخطيط , بغداد , 2012 ,ص6-7.

75- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموعة الإحصائية (2010) .

76- وفاء جعفر المهداوي , ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية الثالث 2012 , مصدر سابق ,ص31.

77- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المجموعة الإحصائية 1997-1998

78- وفاء جعفر المهداوي , ورقة خلفية أعدت لتقرير التنمية البشرية الثالث 2012 , مصدر سابق ,ص26.

79- يوسف بن يزة , مصدر سابق , ص 128 .

80- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المرأة والرجل في العراق , إحصاءات تنموية 2012, العراق , 2012 , ص 9.

81- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية , حالة سكان العراق 2010 , التقرير الوطني حول حالة سكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الألفية , الأمم المتحدة , 2011, مصدر سابق , ص41.

82- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ,المجموعة الإحصائية السنوية 2010

83- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , ونتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH), العراق , 2011.

84- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المسح العنقودي المتعدد الموشرات (MICS3) لعام 2006, والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات (MICS4) .

85- وزارة التخطيط , مسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS3 , مراقبة أوضاع الأطفال والنساء , 2006, مصدر سابق , ص 46-47 .

86- وزارة الصحة وآخرون , التقرير الأولي لدراسة مسح صحة الأسرة في العراق , 2006-2007, مصدر سابق ص21- 22.

87- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية .

88- وزارة التخطيط , ورقة خلفية أعدت كتابة مسودة لوثيقة خطة التنمية الوطنية 2013-2017, دائرة التنمية البشرية , مصدر سابق .

89- جمهورية العراق , قانون العمل العراقي , 2010.
90- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , ارقام ومؤشرات ,2012 , مصدر سابق.
91- وزارة التخطيط , مسح شبكة المعرفة العراق(IKN) 2011, مصدر سابق .
92- وفاء جعفر المهداوي , ورقة خلفية أعدت للتقرير التنمية البشرية الثالث , 2012 , مصدر سابق ,ص 35.
93- وفاء جعفر المهداوي , المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق , مصدر سابق .
* الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يطالب بتخفيض معدلات الامية
94- وزارة المرأة , إستراتيجية النهوض بالمرأة في العراق , مسودة أولية , 2011, مصدر سابق , ص85
95- جامعة الدول العربية , إدارة المرأة والأسرة والطفولة ,القاهرة , 2004 ,ص14 .
96- جمهورية العراق , الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشان تنفيذ منهاج عمل بجين (1995) نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة , 2000, ص6.
* الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يطالب بتحقيق مراحل التعليم بنسبة 100%
97- جمهورية العراق , إستراتيجية النهوض بالمرأة في العراق , مصدر سابق , ص 85.
98- محمد نعمان نوفل , الآثار المتوقعة للسياسة التكيف الهيكلي على التعليم , مجلة المصرية للتنمية والتخطيط , المجلد الثالث , العدد الأول , 1992 ,ص6 .
99- علا أبو زيد , واقع ومستقبل مشروعات نهوض المرأة العربية ,خبرة مشروع الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية , منظمة المرأة العربية , القاهرة , مصر ,2007, ص49.
100- البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة , تقرير المعرفة العربي 2009 : نحو تواصل معرفي منتج , دار الغدير للطباعة , دبي , الإمارات العربية المتحدة ,ص44.
101- وزارة المرأة , إستراتيجية النهوض بالمرأة في العراق , مصدر سابق , ص86.
102- زهراء عيسى , واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في مملكة البحرين , منظمة المرأة العربية , سنة غير متوفرة ,القاهرة ,مصر , ص9 .
* الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يطالب بتحسين صحة الأمهات .
103- الاتحاد النسائي العام , البيئة القانونية والتشريعية ودورها في تمكين المرأة , الإمارات العربية المتحدة , ص9. وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع : www.qwu.ae
104- جمهورية العربية السورية , الخطة الخماسية العاشرة 2006-2010 ,(الرؤية المستقبلية للصحة والسكان) , مصدر سابق ص 657 .
105- نجيبة عبد الغني , تعزيز إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الصحة , منظمة المرأة العربية ,طبعة أولى ,2007 ,ص84.
* الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يطالب تحسين صحة الامهات بزيادة نسبة الولادات تحت إشراف صحي 100% .

106- منظمة المرأة العربية , تمكين المرأة ,2004 ,الشبكة العربية للمنظمات الأهلية , القاهرة , مصر , 2005 , ص1218.

* الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية بتقليص الفقر إلى النصف .

107- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر , العراق ,2009 , ص28

108- جامعة الدول العربية , إدارة المرأة والأسرة والطفولة , مصدر سابق , ص14.

109- فهيمه كريم المشهداني , سياسات تمكين المرأة : البرامج والمعوقات رؤية اجتماعية , مجلة العلوم التربوية والنفسية ,العدد 88, 2012 , ص270.

110- وفاء جعفر المهداوي , المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق , مصدر سابق .

111- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر , مصدر سابق , ص28 .

112- نيفين سعد , حقوق المرأة , إعمال الندوة الأقليمية حول سبل تفعيل اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة , الطبعة الأولى ,2004, ص28.

113- إستراتيجية تنمية المرأة الريفية , وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع www.4shared.com: . .

114- وزارة المرأة , إستراتيجية النهوض بالمرأة في العراق , مسودة أولية , مصدر سابق , ص69

115- منظمة المرأة العربية , السياسات العامة للمنظمة , وثيقة الكترونية متوفر على الموقع : www.arabwomenorg.org

116- المصدر السابق نفسه .

117- المصدر السابق نفسه .

118- وفاء جعفر المهداوي , دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي : دراسة تحليلية , مصدر سابق , ص27.

* خطة التنمية الوطنية 2013-2017 التي طالبت بزيادة معدل النشاط الاقتصادي للإناث إلى (30%)

119- وفاء جعفر المهداوي , المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق , مصدر سابق .

* خطة التنمية الوطنية 2013-2017 التي طالبت بتخفيض معدل بطالة الإناث إلى (16%) .

120- وزارة العمل والشؤون الاقتصادية , وثيقة سياسة التشغيل الوطنية , مصدر سابق , ص42.

121- دايان أيلسون , إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة , مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مسيرتها لاتفاقية, القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة (سيدأو) , الأمم المتحدة , المجلس القومي للمرأة , مصر , 2006 ,ص 51 .

122- جمهورية العراق ,خطة التنمية الوطنية 2010 -2014 , مصدر سابق ,ص 140.

123- وفاء جعفر المهداوي , دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي : دراسة تحليلية , مصدر سابق , ص28.

124- المصدر السابق نفسه .

125- المصدر السابق نفسه .

126- مكتب العمل الدولي , استراتيجية للعمالة والعمل اللائق : وظائف من أجل العراق , المكتب الأقليمي للدول العربية ,بيروت ,2007 , ص65

127- جمهورية العراق , الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشان تنفيذ منهاج عمل بجين (1995) نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة , 2000, ص 5.

128- إستراتيجية تنمية المرأة الريفية , مصدر سابق .

129- وفاء جعفر المهداوي , دور المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي : دراسة تحليلية , مصدر سابق , ص28.

130- احمد زايد , تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشرعات الموجهة للمرأة العربية في مجال الاجتماع, الطبعة الأولى , مطبعة النوبار , منظمة المرأة العربية ,القاهرة ,2010 , ص111.

131- نيفين سعد , حقوق المرأة: تفعيل اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة , مصدر سابق , ص49.

132- جمهورية العراق , الرد على استبيان الموجهة إلى الحكومات بشان تنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة , 2000,ص10 .

133- المصدر السابق نفسه.

134- حسن لطيف الزبيدي , السياسات العامة والإطار التشريعي للمساواة بين الجنسين , جامعة الكوفة , 2012 , ص27.

135- جمهورية العربية السورية , اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لما بعد بكين ,الإستراتيجية الوطنية للمرأة ,2005,ص4.

136- استراتيجية تنمية المرأة الريفية , مصدر سابق .

137- منظمة المرأة العربية , الاستراتيجية الاعلامية للمراة العربية 2009 –2015 , الطبعة الأولى , القاهرة , جمهورية مصر العربية , 2010,ص 46.

138- جمهورية العراق , الرد على استبيان الموجهة إلى الحكومات بشان تنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة , مصدر سابق ,ص10

139- جمهورية العراق , وزارة المرأة , إستراتيجية النهوض بالمرأة في العراق , مصدر سابق , ص74.

140- جمهورية العراق , الرد على استبيان الموجهة إلى الحكومات بشان تنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) , 2000, مصدر سابق ص10 .

141- سميرة صبح , تمكين المرأة في سورية السياسات والمؤسسات ذات الصلة , مصدر سابق , ص 10.

142- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) , التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15, الأمم المتحدة , بيروت , 2009, ص18.

143- هيفاء أبو غزالة , الإستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة , حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف , منظمة المرأة العربية , الطبعة الأولى , القاهرة مصر , 2011 , ص24 .